UNDP

الوفاء بالالتزامات

سلام
اقتصادي
حكم
العالم
تحقيق
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
أزمة
تحديات
إنعاش
مدني
قابل للتطوير
ديمقراطي
فرص
تنمية
استدامة
نجاحات
مساعدة
إنجازات
منظم
إنهاء
فقر
بلدان
طويل الأجل
الأهداف الإنمائية للألفية
شراكات
مساءلة
موارد
معونة
محفز
إستراتيجي
إدارة
منع
تأثير
الدعوة
تغيير
تعزيز
قابل للقياس
دعم
استثمارات
شفافية

رسالة من مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1

تمهيد: تحقيق النتائج الإنمائية 2

مقدمة: حان الوقت للعمل معاً 3

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الأرض: الوفاء بالالتزامات 6

الحد من الفقر: مواصلة التركيز على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية 8

الحكم الديمقراطي: جلب القوة على التغيير إلى المجتمع المحلي 14

منع الأزمات والانتعاش منها: الأمن في مواجهة الأزمات 20

البيئة والتنمية المستدامة: تسخير الاقتصاد الأخضر 26

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة: التركيز على التنمية 30

من داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الوفاء بالالتزامات الداخلية 34

موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 38

الحفاظ على التزامنا بالتنمية

يتبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نهجاً طويل الأمد في التنمية البشرية، إذ يستثمر في قدرات المؤسسات والأشخاص وإمكاناتهم من أجل إحداث التغيير المستدام. إن مهمة البرنامج وإنجازاته والقيم التي تشكل الأساس لتلك المنجزات تعبّر تعبيراً مباشراً عن تجربتي السابقة وإيماني بتعزيز العدالة وتوفير الفرص والمساواة لكل شخص على هذا الكوكب – وهي القيم الأساسية التي شاركني فيها شعب نيوزيلندا عندما تشرفت بخدمته كرئيسة للوزراء.

واليوم، ونحن نواجه ركوداً اقتصادياً عالمياً حاداً، تكتسي مهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي طابعاً من الحاجة الملحة المتجددة. ثمة خطر حقيقي من أن مكاسب التنمية التي تحققت بالكفاح المرير قد تتخذ اتجاهاً عكسياً. إن التحديات، في ظل اجتماع التأثيرات الناجمة عن الزيادة في أسعار الأغذية والتغير المناخي، هي تحديات هائلة إذا ما كنا نريد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015.

إن البرنامج في موقع يؤهله للاستجابة للأزمة، إذ أن له وجوداً يشمل كل بقاع العالم تقريباً في مواقع أمامية من جبهات التنمية، وهو يعمل على المستويات القطرية والإقليمية والدولية. ويشمل نطاق ولايته المجالات الحساسة المتمثلة في محاربة الفقر وكذلك المساعدة في التعامل مع التغير المناخي وتعزيز التنمية المستدامة، ودعم جهود منع الأزمات والانتعاش منها ودفع الحكم الديمقراطي إلى الأمام. وفي أثناء القيام بذلك كله فإنه يحاول تحقيق المساواة بين الجنسين.

بالإضافة إلى ذلك، يلعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دوراً حيوياً في تنسيق الجهود الإنمائية للأمم المتحدة على الأرض. وفي ظل هذه الأوقات الصعبة أصبحت ضرورة المضي قُدماً في جهود إصلاح الأمم المتحدة أشد إلحاحاً من أي وقت مضى. يجب علينا أن نواصل التعاون على نحو أوثق من أي وقت مضى مع كافة شركائنا لكي نحقق المطلوب على نحو مترابط وفاعل كما لو كنا نظاماً واحداً.

وطوال الوقت، من المهم بيانُ سبب صرف الأموال العامة وأن يتم صرفها بشفافية وبطريقة تؤدي إلى نتائج ملموسة وقابلة للقياس في الأقطار التي نعمل على خدمتها.

وفي الوقت نفسه، يجب على المجتمع الدولي أن ينهض بالتزاماته تجاه الشعوب الأشد فقراً. فليس هذا هو الوقت المناسب لتخفيض المساعدات الإنمائية، وخاصة أن أولئك الذين يعانون من وطأة الأزمة لا يتحملون المسؤولية عن صنعها.

يتميز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتاريخ مميز في الدفع في الأهداف الإنمائية وتحقيقها. ولي الشرف أن تُناط بي مهمة رسم طريق التقدم التي سيسير عليها البرنامج في السنوات المقبلة وفي التأكد من أننا نبني على إرث المنظمة الذي نفتخر به ونعمل على تعزيزه.

Helen Clark

هيلين كلارك
مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تحقيق النتائج الإنمائية

لقد أظهرت الأزمة الاقتصادية الأخيرة مدى هشاشة العولمة وسرعة تأثرها بالتقلبات. وتتطلب هذه الأزمة – أكثر من أي وقت مضى – تحركاً يتسم بالتصميم من قبل المؤسسات التي تمتلك ولاية ومعرفة وشبكات على المستوى العالمي. هناك خطر كبير من أن التركيز الهائل على تحفيز الاقتصادات في الدول الغنية يتجاهل الكفاح اليومي للفقراء من أجل البقاء، والذين ظلوا خارج الأضواء. يجب ألا تصبح مخاوف "الغني" محنة "الفقير".

يؤدي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبصفته جزءاً من أسرة الأمم المتحدة، دوراً مهماً في التأكد من ألا يظل الفقراء مستبعدين عن عملية اتخاذ القرارات وعن النشاطات، وذلك لتفادي الوقوع في أزمة تنمية بشرية محتملة. إن الطلب عالٍ على نوع الدعم الذي بوسع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدمه في أوقات الأزمات – بما في ذلك إسداء المشورة بشأن السياسات، ودعم التنمية، والمساعدة العملياتية. يستغل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعرفة بالتنمية البشرية والممارسات الجيدة في تطوير القدرات من أجل دعم الاستثمارات التي تتصدى لمخاطر الجوع والفقر والبطالة والتغير المناخي في الأقطار التي نعمل فيها.

ومنذ أن انضممت وكمال درويش (المدير العام حتى آذار/مارس 2009) إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شهدنا البرنامج وهو يخطو خطوات واسعة وعظيمة على المستوى القطري في معرض الإسهام في إحداث تحسن حقيقي في حياة الناس. لقد قدم رجال ونساء البرنامج المخلصين الدعم للانتخابات التاريخية في بنغلادش؛ وساعدوا الحكومات على مراقبة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مدغشقر وباكستان وأوغندا؛ وقدموا الدعم الذي أنقذ حياة ضحايا الكوارث الطبيعية في هايتي وميانمار وضحايا العنف المتصاعد في غزة؛ كما ضمنوا عدم ضياع دورة الزراعة السنوية على المزارعين بسبب النزاع في جورجيا. وهذه مجرد مجموعة صغيرة من الأمثلة من العام 2008 التي تعكس التنوع الذي تتسم به النتائج التي يحققها البرنامج على أرض الواقع وغالباً ما يكون ذلك في أوضاع صعبة.

وعلى الرغم من التقدم الذي تم إحرازه، علينا أن نتحقق بصورة دائمة أن مساهمتنا في التنمية تظل وثيقة الصلة وأن نوعية عملنا وتأثيره هما عند المستوى الأمثل. ويتوجب علينا أن نرفع من مستوى دعمنا كي نضمن تعزيز القدرات على المستوى الوطني لتحقيق إنجازات على صعيد الالتزامات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية

مدير البرنامج المعاون آد ميلكرت (يسار الصورة)، ومنسق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، جويل بوترو (يمين الصورة)، يعكفان على دراسة خريطة لهاييتي أثناء عملية تقييم للمناطق المتأثرة بالفيضانات التي نجمت عن إعصار غوستاف.

بطريقة شاملة تعتمد على خبراتنا في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويحتل دورنا في الإنعاش المبكر أهمية بارزة من أجل قيادة منظومة الأمم المتحدة في الوضع الذي يعقب النزاعات والكوارث مباشرة، لضمان أن مكتسبات التنمية لا تتراجع إلى الوراء. ومن وراء الاهتمام العالمي المبرر تماماً بالتغير المناخي، يجب علينا ألا ننسى أن إمكانية الحصول على الطاقة على المستوى المحلي هو شرط أساسي مسبق للتصدي للفقر. كل ذلك لا يمكننا – ولا ينبغي لنا – أن نقوم به وحدنا. إننا نواصل العمل بمبدأ "الأداء الموحد" مع شركائنا في المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة – وهو الأمر الذي تولاه كمال ببراعة – ونواصل الدفع بالإصلاح مع التركيز بدرجة أكبر على الأمور الجوهرية كونها المحرك الذي يوجه عملية التنسيق. تلك هي بعض من تحديات المستقبل.

وإني على ثقة من أن هيلين كلارك، المديرة الجديدة للبرنامج، ستتصدى لهذه التحديات للتأكد من أن المنظمة تبني على منجزات الماضي مع بقائها حجر الأساس المهم والموثوق بالنسبة لشركائنا في الدول النامية في هذه الأوقات المتقلبة. وبالنظر إلى سجل هيلين في السياسة وحافزها للتطلع إلى المساواة وإشراك الجميع في المجتمع، فإنه لا يسع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة ككل إلا أن تفخر بأن هيلين تولت الدفة في هذه الأسرة العظيمة.

آد ميلكيرت

مدير البرنامج المعاون

مقدمة:
حان الوقت للعمل معاً

لقد أدت الأزمة المالية المتنامية التي انبثقت بصفة درامية في أيلول/ سبتمبر 2008 بعد ما يزيد عن عام من التقلب في أسعار الغذاء والطاقة والسلع، إلى تفاقم سلسة من الصدمات كانت قد اجتاحت مناطق عديدة من العالم. وإذ أخذت عناوين الأخبار اليومية تصف حركات الصعود والهبوط في أسعار الأسهم وتغطي أخبار إخفاقات المؤسسات المالية والشركات الصناعية العملاقة، يجب على المجتمع الدولي أن يتمعن فيما هو معرضٌ للخطر بالنسبة لملايين الناس في البلدان النامية الذين استفادوا من النمو القوي إبان العقد الماضي. كما يجب عليه أيضا أن يقيّم محنة الفقراء الذين لم يجنوا أية منافع من هذا النمو العالمي. لا يمكننا أن نغامر في مزيد من النكوص عن التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهي الغايات الإنمائية الثماني التي اتفق على تحقيقها قادة العالم من أجل تخفيض الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام 2015. وكما صرح الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي-مون، فإن التحقق من أن المساعدات الدولية تذهب إلى البلدان الأشد فقراً سيكون أمراً حاسماً لمنع الأزمة الاقتصادية من أن تتحول إلى أزمة للتنمية البشرية والأمن. وقد شهد شهر نيسان/ إبريل 2009 انعقاد مؤتمر القمة لمجموعة العشرين في لندن الذي طال انتظاره، حيث أعاد القادة التأكيد على الالتزامات السابقة بزيادة المساعدات ومعاونة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما تعهدوا بتوفير موارد جديدة كبيرة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ووعدوا بتوفير موارد للحماية الاجتماعية، والاستثمار في الأمن الغذائي طويل الأجل، ومواجهة تحدي التغير المناخي الذي تتعذر إعادته إلى سابق عهده. لقد حان الوقت لأن ينهض المجتمع الدولي بالتزاماته التي تعهد بها لفقراء العالم لضمان سماع أصواتهم وعدم نسيان احتياجاتهم.

الأزمة الاقتصادية العالمية تضع معظم البلدان النامية في خطر
مستوى الخطر كنسبة من جميع البلدان النامية، لغاية آذار/ مارس 2009.

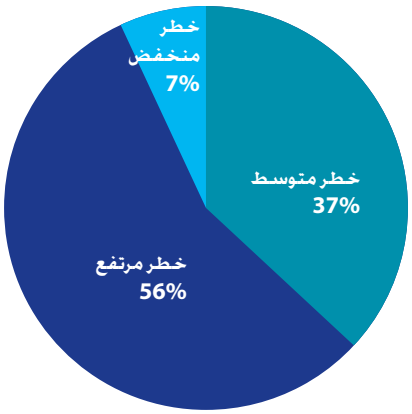

المصدر: البنك الدولي

خلال الأزمات العالمية، يتمتع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بموقع يؤهله للمساعدة على تخفيف تأثيراتها السلبية

الأزمة	التأثير	نشاطات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
المالية/ الاقتصادية	• تراجع نمو الحوالات المالية • ارتفاع معدلات البطالة • تناقص المساعدات والاستثمارات	• إسداء المشورة للحكومات والمؤسسات حول كيفية الاستجابة لتأثيرات الأزمة والتخطيط لها • الدعوة إلى مراقبة التأثيرات على التنمية البشرية • تعزيز الفاعلية في البلدان من أجل تحديد أولويات المساعدات مع الشركاء
الغذاء/ الوقود	• احتمال انتشار سوء التغذية على نطاق واسع • احتمال نشوب أعمال شغب واضطرابات مدنية • الأسعار المرتفعة تجعل المعيشة باهضة الكلفة • تسرّب الأطفال من المدارس من أجل الحصول على عمل	• تحسين إجراءات المشتريات وإدارة الاحتياطيات الغذائية • تكثيف الأبحاث وتطوير محاصيل أساسية ذات غلال وفيرة • تعزيز الكفاءة في استخدام الطاقة وتنويع مصادرها بعيداً عن الوقود الأحفوري التقليدي
تغير المناخ	• انخفاض الإنتاج الزراعي • ازدياد التعرض للكوارث الطبيعية الناشئة عن المناخ • ازدياد حدوث الأمراض السائدة في المناخ الدافئ	• نشر الحلول المالية والتقنية لجعل الاقتصادات أقل اعتماداً على الكربون • زيادة إمكانية الحصول على مصادر الطاقة النظيفة للاستخدام المنزلي • وضع خطط للتكيف وتقليص مخاطر الكوارث، مثل أنظمة الإنذار المبكر

الحاجة إلى التزام فاعل ومتواصل بالتنمية البشرية

قبل واحد وخمسين عاماً، كان الهدف الرئيس لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي توفير الدعم والمساعدة التقنية من أجل تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية. واليوم، تطور هذا الدور إلى تشجيع السياسات المناصرة للفقراء سعياً لتحقيق التنمية البشرية، وهو مفهوم يشير إلى عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس وتحسين الحريات والقدرات البشرية (نطاق الأمور التي يستطيع الناس تحقيقها والوصول إليها)، وذلك لتمكينهم من العيش حياة طويلة وصحية، والحصول على المعرفة ومستوى معيشي لائق والمشاركة في حياة مجتمعاتهم والقرارات التي تؤثر في حياتهم.

وإذ يتواصل تعاظم تأثيرات الأزمة المالية والاقتصادية، تكافح البلدان في كل مكان للمحافظة على إنجازاتها الإنمائية. ومن المتوقع أن يحدث انخفاض شديد في الاستثمار الأجنبي المباشر في نصف البلدان منخفضة الدخل تقريبا، في حين يقدّر بأن صافي تدفقات رأس المال الخاص إلى الأسواق الناشئة قد انخفض خلال عام 2008 إلى نصف المستوى الذي وصل إليه في عام 2007؛ بل ومن المتوقع أن ينخفض إلى أكثر من ذلك خلال عام 2009. وفي هذه الأثناء، ستشهد التجارة العالمية انحساراً شديداً خلال عام 2009. وستتحمل الاقتصادات النامية التي ترتكز على الصادرات تبعات شديدة، مثل المستويات العالية من البطالة. أما البلدان الأقل دخلاً فتواجه بصفة خاصة ارتفاعاً حرجاً في مستويات الحرمان، إذ يعيش عدد كبير من سكان تلك البلدان فوق خط الفقر بقليل، وهم بالتالي معرضون بصفة خاصة لتقلبات الأزمة الاقتصادية. كما إن الأسر التي تعاني حالياً من تقلب الأسعار الناجم عن أزمة الغذاء والوقود تواجه صعوبة حتى في شراء الاحتياجات الأساسية؛ ومن المرجح أن تعمد الحكومات إلى تقليص خدمات الصحة العامة والتعليم؛ وبسبب انعدام شبكات الأمان الاجتماعي، ستبدأ الأسر بإخراج أطفالها من المدارس، وبيع الممتلكات الضرورية لمعيشتها، وستأخذ بتخفيض

تراجَع النمو في التحويلات المالية للبلدان النامية تراجعاً كبيرا في عام 2008 ولكن من المتوقع أن تعاود النمو بحلول عام 2010

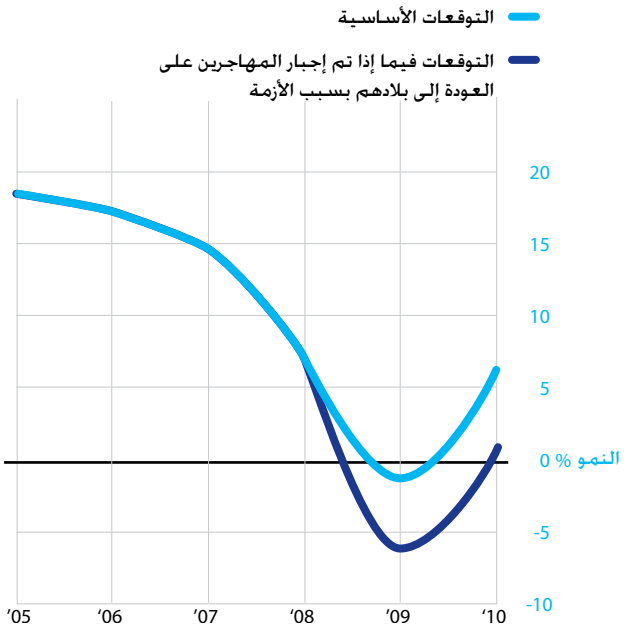

المصدر: البنك الدولي

حصص الغذاء. ومن المرجح أن تتواصل الآثار طويلة الأجل المترتبة عن مثل هذه التغييرات إلى ما بعد انتهاء تلك الأزمات. ولا يمكن إلا بالالتزام المتواصل والمتزايد بالتنمية البشرية أن يساعد العالم على اجتياز هذه الأوقات العصيبة.

وإذ يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم البلدان النامية في تصديها للأزمة الاقتصادية الحالية، فإنه يلتزم بمجموعة القيم المشتركة التي وردت في إعلان الألفية. ولذلك فإننا في البرنامج نظل ملتزمين بضمان أن المشورة السياسية التي نسديها، ودعمنا التقني، وجهودنا في مجال الدعوة لتعزيز الترابط تستهدف تحقيق نتيجة نهائية واحدة، ألا وهي: إدخال تحسينات ملموسة في حياة الناس وعلى صعيد الفرص والخيارات المتاحة لهم.

إن التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنمية القدرات – أو "كيفية" إحداث التنمية – يشكل الخدمة الأساسية التي تقدمها المنظمة في البلدان الـ 166 التي تتواجد فيها. وحالما يتم تحديد الاحتياجات أو القيود – وهو ما يتم دائما بالتشاور مع الحكومات الوطنية وشركاء التنمية المحليين والدوليين المتعددين – يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع شركائه على رسم خطة عمل لتنمية القدرات: فهو يقدم للناس والحكومات والمؤسسات والمجتمعات الوسائل والتدريب المطلوب من أجل النهوض بالمسؤولية عن تلبية احتياجاتهم الخاصة بطريقة يمكن أن تكون مستدامة. لقد ازداد طلب البلدان النامية على الدعم في مجال تنمية القدرات ازدياداً كبيرا خلال عام 2008، وخصوصاً في ميدان تطوير الخدمات المحلية، إذ أخذت هذه البلدان تواجه تبعات الأزمة

من المتوقع أن يتواصل ارتفاع معدلات البطالة العالمية طوال عام 2010، وهو توجه قد يتسبب بأضرار كبيرة على مكتسبات التنمية البشرية.

المالية وأزمتي الغذاء والوقود. ونتيجة لذلك، استجاب البرنامج لطلبات لإجراء تقييم وتشخيص للقدرات في 65 بلداً مستفيداً من البرنامج خلال عام 2008. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا المسار كما حددته خطته الإستراتيجية للفترة 2008 – 2011، وسيركز البرنامج جهوده على الحد من الفقر، ونشر الحكم الديمقراطي، ودعم جهود منع الأزمات والانتعاش منها، وتحقيق نتائج للتنمية المستدامة في مجالي الطاقة والبيئة، وهي جهود حاسمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، سواءً في أوقات الأزمات الاقتصادية أو في أوقات الرخاء.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الأرض: الوفاء بالالتزامات

لقد ارتفع سقف ما تسعى البلدان وشركاء المساعدات الدولية إلى تحقيقه، إذ يتضمن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ والقضاء على الفقر؛ ونشر الحكم الديمقراطي في جميع أنحاء العالم؛ ومنع حدوث الحروب الأهلية والانهيارات الاقتصادية والكوارث الطبيعية المروعة والتعافي منها؛ والتصدي للتغير المناخي والتدهور البيئي المتواصل وتلاشي الموارد الطبيعية. وكان العام الماضي بصفة خاصة حافلاً بالفرص والتحديات الكبيرة على حدٍ سواء لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركائه للوفاء بالتزاماتهم. وتحديداً، أصبح من الواجب على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبصفة مضطردة أن يساعد البلدان في جعل المساعدات الإنمائية الرسمية أكثر تحفيزاً، واستخدامها للدفع بالاستثمار المتأتي من جميع الموارد الإنمائية المتوفرة، بما في ذلك القطاع الخاص. والتزاماً بهذا التفويض، يستعرض التقرير السنوي لهذا العام أمثلة على نجاحات برامجية تركت أثراً ملحوظاً على الناس الذين يهدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى خدمتهم. وقد تم تقسيم هذه الأمثلة على مجالات التركيز الأربعة، وهي: الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ والحكم الديمقراطي؛ ومنع الأزمات والانتعاش منها؛ والبيئة والتنمية المستدامة – وذلك كما تم تفصيلها في الخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2008-2011.

إنفاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على برامجه بحسب مجالات التركيز (الشكل الأيمن) وبحسب المناطق (الشكل الأيسر)
خلال عام 2008
مؤقت، لغاية 7 نيسان/إبريل 2009
مليون دولار أمريكي

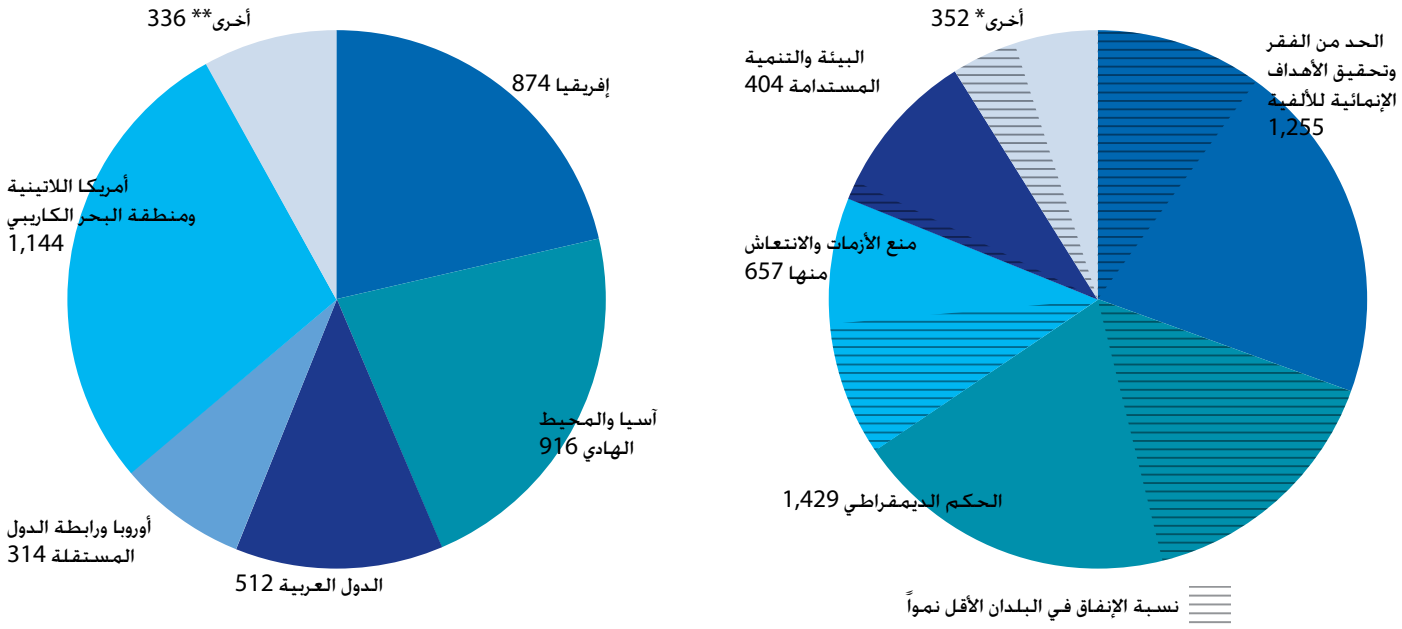

* بما في ذلك الإنفاق العالمي والإقليمي وفي البلدان المستفيدة من البرنامج، غير المرتبط بإطار النتائج الإنمائية للخطة الإستراتيجية، إضافة إلى موارد لخدمات الدعم الإنمائي، والتقييم، ومكتب تقرير التنمية البشرية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومكتب الدراسات الإنمائية، وبرنامج الاقتصاديين، ومبادرات خاصة.
** نفس ما ورد في الملاحظة أعلاه بالإضافة إلى برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المصدر: فريق دعم العمليات/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إنفاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على برامجه، 2008*

ألف دولار أمريكي

تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والحد من الفقر الإنساني	
تعزيز النمو الشامل للكافة، والمساواة بين الجنسين وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	$924,665
تعزيز العولمة الشاملة للكافة	$38,391
تخفيف أثر فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على التنمية البشرية	$255,511
نشاطات برامجية أخرى	$36,708
الإجمالي	**$1,255,275**
توطيد الحكم الديمقراطي	
تعزيز المشاركة الشاملة للكافة	$211,343
تعزيز مؤسسات الحكم المتجاوبة	$1,043,518
دعم الشركاء الوطنيين لتنفيذ ممارسات الحكم الديمقراطي المستندة إلى حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين ومناهضة الفساد	$142,185
نشاطات برامجية أخرى	$31,640
الإجمالي	**$1,428,686**
تعزيز منع الأزمات والانتعاش منها	
تعزيز القدرات في مجال إدارة مخاطر النزاعات والكوارث	$227,287
تعزيز مهام الحكم في مرحلة ما بعد الأزمات	$70,274
إصلاح أسس التنمية	$354,718
نشاطات برامجية أخرى	$4,237
الإجمالي	**$656,516**
إدارة الطاقة والبيئة من أجل التنمية المستدامة	
تعميم مراعاة البيئة والطاقة	$270,079
تحفيز التمويل البيئي	$7,446
تعزيز التكيّف مع تغير المناخ	$11,791
رفع إمكانية حصول الفقراء على خدمات البيئة والطاقة	$98,136
نشاطات برامجية أخرى	$16,183
الإجمالي	**$403,635**
الإجمالي الفرعي للإنفاق على البرامج المرتبط بإطار النتائج الإنمائية في الخطة الإستراتيجية	$3,744,113
نفقات أخرى مرتبطة بالبرامج**	**$352,107**
الإجمالي الكلي للإنفاق على البرامج	**$4,096,220**

* مؤقت، لغاية 7 نيسان/إبريل 2009

** يتضمن الإنفاق العالمي والإقليمي وفي البلدان المستفيدة من البرنامج، غير المرتبط بإطار النتائج الإنمائية للخطة الإستراتيجية، إضافة إلى موارد لخدمات الدعم الإنمائي، والتقييم، ومكتب تقرير التنمية البشرية، والوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومكتب الدراسات الإنمائية، وبرنامج الاقتصاديين، ومبادرات خاصة.

ثمة فروقات بسيطة في المجموع بسبب التقريب.

المصدر: فريق دعم العمليات/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الحد من الفقر:
مواصلة التركيز على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عمله بشأن الأهداف الإنمائية للألفية على تنسيق الجهود الدولية والمحلية الرامية للقيام بحملات وحشد التأييد من أجل الأهداف الإنمائية للألفية من خلال نشاطات المناصرة؛ وتبادل أفضل الاستراتيجيات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ ومراقبة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ ودعم الحكومات في تكييف الأهداف الإنمائية للألفية مع الظروف والتحديات المحلية. وقد ساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال العام 2008 في تطوير وسائل وإجراء تحليلات لمراقبة الإنجازات على صعيد الأهداف الإنمائية للألفية، وتحديداً في **مدغشقر وباكستان وأوغندا**؛ إضافة إلى ذلك، قطعت عدة بلدان أشواطاً كبيرة في مرحلة تنفيذ برامج الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الوطني، ومن هذه البلدان **غانا وملاوي والنيجر والسنغال**

في البرازيل، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الحكومة على خلق فرص عمل للأسر المشاركة في برنامج وطني للتحويل النقدي المشروط.

وتنزانيا وتوغو وأوغندا وزامبيا. وفي عام 2008، عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شراكات مع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، ومع منظمات المجتمع المدني في إفريقيا والدول العربية وأوروبا الشرقية لتدريب المسؤولين الحكوميين وغيرهم من أصحاب المصلحة على مراقبة الأهداف الإنمائية للألفية والإبلاغ بشأنها.

وقد ساهم هذا العمل أيضاً في إجراء تقييم عام لنوعية المعلومات المستخدمة لمراقبة الأهداف الإنمائية للألفية.

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع المجتمع المدني على كافة المستويات للدفع بالأهداف الإنمائية للألفية ودعم الناس في جهودهم من أجل بناء حياة أفضل. ففي **النيجر**، عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شراكة مع منظمة التنمية الهولندية (SNV) ومنظمة محلية من منظمات المجتمع المدني تدعى "برنامج الكفاح ضد الفقر"، من أجل دعم السلطات المحلية بخصوص تكييف الأهداف الإنمائية للألفية مع الاحتياجات المحلية. حيث جرت حملة تم فيها توعية المواطنين في أربع مناطق إدارية في النيجر بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بلغتهم المحلية، مما دفعهم إلى التساؤل حول انخفاض معدلات الالتحاق في التعليم الابتدائي في مجتمعاتهم المحلية، ونتيجة لذلك، بدأت إحدى تلك المناطق بإصدار شهادات ميلاد مجانية (وهي وثيقة ضرورية لإثبات الهوية) لأن تكلفتها العالية حالت دون التحاق العديد من الأطفال بالمدارس. وقامت منطقة أخرى بإنشاء مدرسة ابتدائية جديدة أقرب من سابقتها إلى مساكن الطلاب والوصول إليها أسهل.

وعلى مستوى السياسات، تمت إضافة عشرة أعضاء جدد في كانون الثاني/ يناير 2009 إلى اللجنة الاستشارية لشؤون المجتمع المدني التابعة لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد تأسست هذه اللجنة عام 2000 كآلية رسمية للحوار بين قادة المجتمع المدني والإدارة العليا للبرنامج. ويتمثل الهدف من اللجنة الاستشارية في أن تكون هيئة استشارية إستراتيجية ومنبراً للتعبير عن شواغل المجتمع المدني للإدارة العليا للبرنامج بشأن القضايا الرئيسة المتعلقة بالسياسات والبرامج. وفي حين يكافح المجتمع الدولي في التصدي للتحديات العديدة في مجال الحكم والتهديدات الخطيرة أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وبرامج أهداف المساعدات نتيجة للأزمة المالية، فقد أصبح من المهم أكثر من أي وقت مضى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يوسع نطاق تواصله ويعمل بأساليب مبتكرة مع شركائه وحلفائه، ومن بينهم المجتمع المدني بكل ما يحويه من تنوع.

وعلى المستوى العالمي، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعمه للفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في إفريقيا الذي بادر بتأسيسه الأمين العام للأمم المتحدة بان كي-مون. وقد أكد الأمين العام على أنه يجب عدم السماح للأزمة المالية أن تبعد الانتباه عن معالجة المظالم الأساسية في عالمنا، والتي تناولتها الأهداف الإنمائية للألفية. وكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقوم بدور الأمانة العامة للفريق التوجيهي، فقد لعب دوراً

إقراض النساء يعود بالنفع على المجتمع بمجمله

في عام 2008، دعم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية – الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – مؤسسات للإقراض البالغ الصغر والخدمات المالية قدمت خدماتها لمليون ونصف المليون عميل من الفقراء، كان أكثر من نصفهم من النساء.

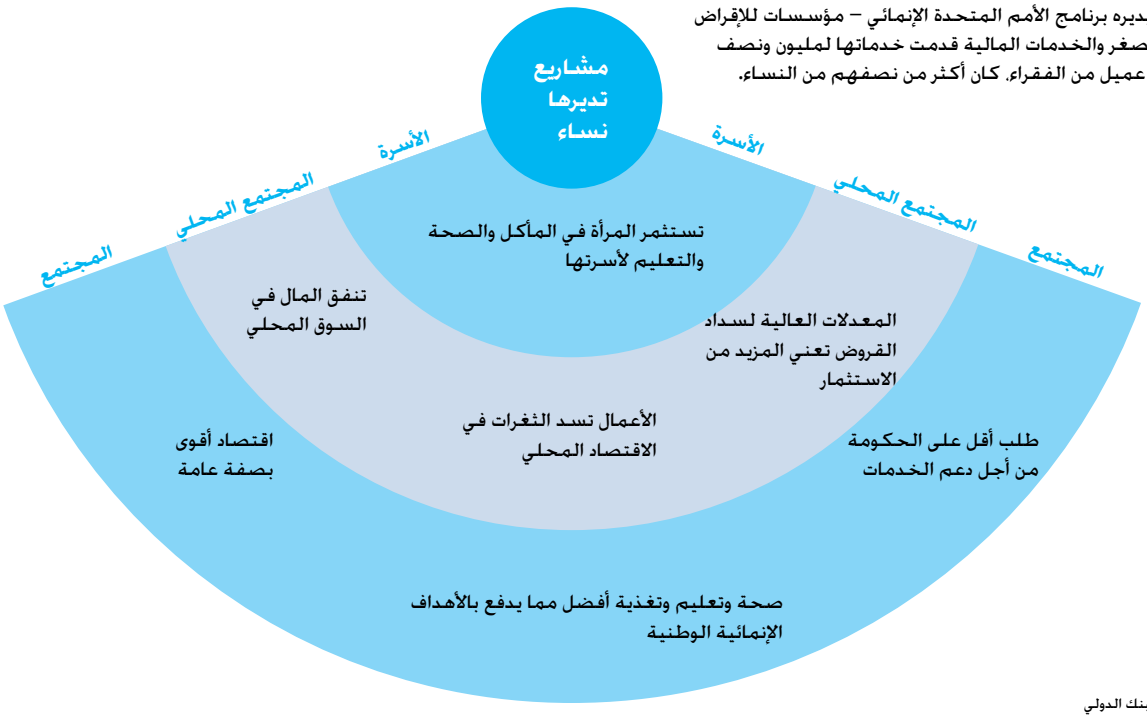

المصدر: البنك الدولي
الشكل من إعداد: باميلا غيسمار

حاسماً في المساعدة على التوصل إلى اتفاق بين جميع المنظمات الدولية الرئيسة الأعضاء بشأن الكيفية التي يمكن لبلدان إفريقيا من خلالها ردم الفجوة بين التحديات الحالية التي تواجهها وبين الأهداف الإنمائية للألفية. وتتضمن الاتفاقية إجراءات ملموسة وعملية، بما في ذلك الدعوة إلى القيام باستثمارات كبيرة في الزراعة والتعليم والصحة والبنية التحتية؛ وفي تموز/ يوليو 2008، صادق الاتحاد الإفريقي على توصيات الفريق التوجيهي. وفي عام 2008 أيضا، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة على إدارة فرقة العمل المعنية بالقصور عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتي تعمل على زيادة الوعي بجوانب التقصير في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والخطوات المطلوبة من أجل التصدي لهذا التقصير من خلال إصدار تقرير شامل يركز على الخطوات التي يجب اتخاذها من قبل الشركاء الدوليين الإنمائيين من أجل تحقيق الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية. وبصفة محددة، وجد التقرير أن جوانب تقصير مهمة ما زالت تشوب تحقيق الالتزامات الدولية في مجالات المساعدات والتجارة وتخفيف الدين والحصول على التقنية الجديدة وعلى الأدوية الأساسية بكلفة معقولة. وقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً بتنظيم سلسلة من النشاطات الجانبية التي جرت أثناء انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، حيث التقى زعماء العالم من أجل مراجعة التقدم الذي تم إحرازه نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتحديد التزامات ملموسة فيما يتعلق بالنشاطات والموارد من أجل التصدي لجوانب التقصير القائمة. كما قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً بتنظيم نشاط بشأن النداء للعمل الموجه للشركات – وهو مبادرة تهدف إلى رفع مستوى الوعي بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في مجتمع الأعمال في جميع أنحاء العالم وحفز الشركات على استخدام مجال عملها الأساسي في تحقيق التنمية المستدامة والنجاح التجاري على حد سواء – ونتيجة لهذا النشاط أعلنت ثلاث شركات جديدة عن استجابتها للنداء.

يكمن التصدي للفقر في صميم دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه شبكة التنمية العالمية التابعة للأمم المتحدة. وتعتبر العديد من برامج الحد من الفقر التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نتيجة مباشرة للاحتياجات التي حددتها المجتمعات المحلية ذاتها التي يخدمها البرنامج. ففي **أرمينيا**، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يداً بيد مع قرية لوسادزور النائية في عام 2008 من أجل إجراء عمليات محلية تشاركية لتقييم احتياجات التنمية والتخطيط هناك، وتمخض عن ذلك وضع خطة إنمائية متكاملة. ويعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تحقيق هذه الأولويات في إحدى أشد المناطق حرماناً اجتماعياً في أرمينيا، حيث حدد القرويون نطاقاً من الاحتياجات الإنمائية ابتداءً بخلق فرص لإدرار الدخل مثل تربية المواشي وإنتاج الفاكهة، ووصولاً إلى إنعاش البنية التحتية الاقتصادية-الاجتماعية. وخلال عام واحد، تم إنشاء شبكات لتوصيل الغاز الطبيعي ومياه

الشرب، إضافة إلى إعادة تأهيل شبكة لمياه الري – مما زاد ربحية استعمال الأراضي – كما تمت إعادة استخدام 52 هكتاراً من الأراضي الصالحة للزراعة غير المستخدمة من أجل زراعة المحاصيل.

وفي الإكوادور، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – بدعم من الحكومة الكندية وبالتعاون مع منظمة (Fondo Ecuatoriano de Cooperación para el Desarrollo)، وهي من منظمات المجتمع المدني – بتوفير الدعم للمزارعين الذين عانوا من الآثار الممتدة من النزاع الدائر في كولومبيا المجاورة، وذلك من خلال المساعدة في تحديد سلاسل إنتاج مُدرَّة للدخل رفيقة بالبيئة وسليمة اقتصاديا، والتخطيط لتنفيذها وإدارتها بنجاح. وفي عام 2008، تمكنت المبادرة من مساعدة 18,000 أسرة تقطن في ست مناطق محاذية للحدود الشمالية في زيادة دخلها بمقدار الثلث تقريبا، بما في ذلك 5,400 أسرة معيشية تعيلها نساء.

إن البلدان لهي في أمس الحاجة لشبكات الأمان الاجتماعي حالياً بسبب تواصل انتشار الأزمة المالية وأزمة السلع مما أدى إلى كبح تدفق رأس المال وتهديد ملايين الناس في العالم من المنتمين للطبقة الفقيرة والطبقة المتوسطة الدنيا في عملهم وأمنهم. وفي شراكة مع حكومة **صربيا**، يعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إدارة مبادرة شبكة أمان جارية حققت نجاحاً كبيراً – تدعى صندوق الابتكار الاجتماعي – وهي تستهدف أشد الفئات السكانية ضعفاً. وكما هي حال بلدان أخرى في المنطقة، ظلت صربيا تشهد تراجعاً في شبكات الأمان التي ترعاها الدولة بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي. وخلال السنوات السبع الأخيرة، تم تحسين البنية التحتية للخدمات الاجتماعية القائمة من خلال إضافة 250 مشروعاً وخدمة لم تكن موجودة من قبل، وما يزيد عن 500 من العاملين الاجتماعيين المدرَّبين حديثاً. وتكشف التحليلات الأخيرة أن 86 بالمائة من الخدمات التي تم تمويلها خلال هذه المبادرة التي بلغت قيمتها 9 ملايين دولار أمريكي قد حققت الاستدامة وأصبحت من ضمن شبكة الخدمات التي ترعاها الدولة. وربما كان أهم ما تحقق، أنه بحلول نهاية عام 2008 أصبح الالتزام المتجدد بتوفير برامج اجتماعية حيوية مجانية، كالرعاية المنزلية والرعاية اليومية للأطفال ومراكز التعليم والاستشارات التي تستهدف أقلية الروما، جزءاً متأصلاً من إطار الإصلاح الشامل الذي تنتهجه الحكومة.

ثمة إقرار وتوثيق واسع النطاق بأهمية الدور الذي يلعبه التمويل البالغ الصغر في مكافحة الفقر. ولكن ما هو معروف على نطاق أضيق – ولكن من الممكن أن يكون بالأهمية ذاتها – هو الطلب

تنمية الأسواق الشاملة

أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريراً جديداً وغير مسبوق، بعنوان "إضافة قيمة للجميع: استراتيجيات للقيام بمعاملات تجارية مع الفقراء". ويعتمد التقرير على 50 دراسة حالة إفرادية تم التكليف بإعدادها خصيصاً لهذا التقرير وهي من إعداد شبكة تضم 18 باحثا من البلدان النامية. تتناول هذه الحالات الدراسية الإفرادية نطاقاً واسعاً من الأقاليم والقطاعات وأنواع الشركات، وتقدم تحليلا للقيود والحلول الكامنة وراء النماذج الشاملة للأعمال، أي النماذج المستدامة مالياً التي تتضمن الفقراء في جانب الطلب بصفتهم زبائن وعملاء، أو في جانب العرض بصفتهم موظفين أو منتجين أو أصحاب أعمال.

لقد نجح الملايين من أصحاب الأعمال في جميع أنحاء العالم في فهم سوق ما واستغلالها، وسخروا ابتكاراتهم وطاقاتهم لتحقيق الربح. وهم يديرون أعمالاً مستدامة ذاتياً ومربحة تقوم أيضا بدعم المجتمعات المحلية التي يعملون بها، وعادة ما يكون ذلك بالشراكة مع الحكومات والمجتمع المدني. وتوفر مشاريعهم فرصاً أفضل للناس للمشاركة في الأسواق. وتشكل قصص هؤلاء المبتكرين الأساس الذي يستند إليه التقرير، ومن أمثلتها:

بينديشور باثاك هو أحد أصحاب المشاريع في **الهند** حيث يؤَمِّن أنظمة صرف صحي نظيفة ومنخفضة الكلفة تخدم 1,2 مليون أسرة معيشية، كما يدير 6,500 مرحاض عام يدفع مستخدموها مقداراً من المال لقاء استخدامها. وقد وظفت منظمته، وتدعى سولاب (Sulabh)، عدداً كبيراً من الفقراء منتشلةً ما يزيد عن 60,000 شخص معظمهم من النساء والفتيات من العيش كباحثين بين أكوام القمامة، ومحققةً في الوقت نفسه أرباحاً بلغت 5 ملايين دولار أمريكي في عام 2005.

تعمل دورا نيانجا ممرضة في كيبارا في **كينيا**، وتدير عيادة تدعى "عافية الأسرة والطفل" من أجل تقديم رعاية صحية أفضل وأقل كلفة للقاطنين في الأحياء الفقيرة. وفي عام 2006 وحده، قدمت عيادات العافية، والتي يبلغ عددها 66 عيادة، خدماتها إلى ما يقارب 400,000 مريض من محدودي الدخل، مما يساهم في تحقيق الهدف السادس من الأهداف الإنمائية للألفية الذي يرمي إلى إيقاف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا وغيرها من الأمراض، والشروع في التغلب عليها.

تم إطلاق التقرير في 38 بلداً في جميع أقاليم العالم منذ إصداره في تموز/يوليو 2008، وهو بمثابة المنتج الرئيس لمبادرة تنمية الأسواق الشاملة المنبثقة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تمثل تعاوناً جديداً مع تحالف غير مسبوق يشارك فيه أكثر من 20 مؤسسة من القطاع الخاص وميدان التنمية. ويعتقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول العام 2015، فإن أحد أعظم المصادر غير المستغلة بعد هو القطاع الخاص. وقد تم تصميم المبادرة من أجل تقديم مساهمة جوهرية في مجالي استراتيجيات الأعمال والتنمية البشرية على حدٍ سواء من خلال تقديم وسائل بحثية وأفضل الممارسات.

طالبة في المرحلة الثانوية في رواندا تقوم ببحث من أجل مشروع مدرسي في أول مقهى لشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) في قرية مايانغ الألفية، وهو من مشاريع مبادرة "أمم متحدة واحدة".

الكبير على فرص الادخار للأسر الفقيرة، والمشاريع البالغة الصغر في البلدان النامية. فالعديد من الأسر الفقيرة هي في واقع الأمر مدخرة صافية تبحث عن أماكن آمنة وقريبة تودع مدخراتها فيها، مما قد يقود في النهاية إلى تمويل نشاطات القروض البالغة الصغر. وفي عام 2008، قام صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعم 40 مؤسسة للتمويل البالغ الصغر ومقدمي الخدمات المالية الذين وفروا خدمات مالية لما يقارب مليون ونصف المليون من العملاء الفقراء – كان أكثر من نصفهم من النساء – يتوزعون على 20 بلداً من أقل البلدان نمواً.

شهد عام 2008 كذلك اكتمال تشكيل فريق مستشاري الأمم المتحدة المعني بالقطاعات المالية الشاملة. تم تأسيس هذا الفريق في عام 2006 من قبل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، وهو منهمك في نشاطات رفيعة المستوى للدعوة للشمول المالي في جميع أنحاء العالم. وأصدر فريق المستشارين رسائل وتوصيات رئيسة – صادق عليها الأمين العام في كانون الثاني/ ديسمبر 2008 – موجهة للحكومات ولواضعي الأنظمة والقواعد المالية ولشركاء التنمية وللقطاع الخاص بهدف ضمان حصول الأسر الفقيرة وأصحاب المشاريع البالغة الصغر على إمكانية وصول مستدامة إلى نطاق واسع من الخدمات والمنتجات المالية.

وفي **الأرجنتين**، تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع ست منظمات اجتماعية في الأقاليم الشمالية – تشاكو، وفورموسا، وميسيونيس، وتوكومان – حيث عمل على تنسيق تطوير نموذج لإدارة التمويل البالغ الصغر كوسيلة لمكافحة الفقر. وكان هذا الجهد منسجماً بصفة محددة مع تشريع أرجنتيني صدر في عام 2006 سعى إلى تشجيع الإقراض بالغ الصغر للفقراء. وبحلول أواخر عام 2008، استفاد ما يزيد عن 3,500 من أصحاب المشاريع الصغرى من 11,000 قرض بالغ الصغر عبر هذه المبادرة؛ وكان 70 بالمائة من المستفيدين من النساء، كما كان نصف تلك النساء معيلات لأسر معيشية. وخلال عام من تلقيهم القرض الأول، تمكن المستفيدون من زيادة دخل أسرهم بمعدل الضعف. أما إجمالي القروض التي لم يتم تسديدها فبالكاد تجاوزت الواحد بالمائة، كما تم تداول الأموال التي تم توزيعها أكثر من خمس مرات. ويجري حالياً تكرار تجربة هذا البرنامج في خمس مناطق أخرى.

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية: دعم الحماية الاجتماعية في أوقات الأزمات

يقدم **صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية** دعمه لأقل البلدان نمواً بإقامة برامج إنمائية محلية. وهو تدخل يخصص منحاً إجمالية للحكومات المحلية وفقاً لأولويات يحددها المستفيدون أنفسهم. ويعمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمشاريع الإنتاجية على تيسير هذه العملية من خلال تنمية القدرات وتقديم المساعدة التقنية. ويقوم الصندوق، استناداً إلى الدروس المستقاة على المستوى المحلي، بإسداء المشورة السياسية والقائمة على أدلة عملية إلى الحكومات، وبالتالي يساهم في إصلاح نظام الحكومة المحلية بأكمله وإصلاح التشريعات ذات الصلة.

استجابة لمقتضيات البيئة المالية الحالية الصعبة، أطلق صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية – بالتعاون مع شركائه الوطنيين والمحليين – أساليب مبتكرة للاستفادة من البرامج الإنمائية المحلية كمنبر لتصميم خطط للحماية الاجتماعية على صعيد الحكومة المحلية. ففي نيبال، وكجزء من برنامج حكومي معني بالحكم المحلي وتنمية المجتمع، شرع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في مشروع تجريبي للتحويلات النقدية المشروطة للأسر الفقيرة، وهي عملية تديرها لجان تطوير القرى، وهي الشريحة الدنيا من منظومة الحكومة المحلية. وفي **جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية**، وكجزء من مشروع أوسع مشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يعكف صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على بحث الإمكانيات لتنفيذ مشاريع تجريبية لشبكات الأمان تدار على مستوى المناطق، مثل وظائف النفع العام والتحويلات النقدية المشروطة. وفي رواندا، يدير صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية مشروعا مشتركا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يُدعى " d'Appui au Développement Communautaire de Gicumbi et Rulindo" بهدف تحسين دور المناطق والقطاعات في مراقبة وإدارة برنامج التحويلات النقدية الذي يستهدف الأسر الأفقر في تلك المناطق.

وكذلك ساهمت البرامج الإنمائية المحلية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في دعم دور الحكومات المحلية في الإدارة الفاعلة للموارد الطبيعية. وكان ذلك، على سبيل المثال، من خلال إحداث توازن بين جانبي العرض والطلب على الموارد الطبيعية الشحيحة وتعزيز هذا التوازن، وبأسلوب يراعي احتياجات المجتمعات المحلية في حين يضمن استدامة هذه الموارد على المدى البعيد. ومن ناحية التنمية الاقتصادية المحلية، تعمل برامج صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على الارتقاء ببيئات تمكينية من خلال الاستثمار الفاعل في البنية التحتية الاقتصادية، ودعم تطوير بيئات التنظيم الرقابي، وتشجيع خدمات متجاوبة لتطوير الأعمال، وقطاعات مالية شاملة. وتشكل هذه البرامج ميداناً ملائماً لبناء القدرات وتوجيه موارد الاستثمار نحو التكييف مع التغير المناخي على مستوى الحكومات المحلية.

أحد المكونات المهمة لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المناصر للفقراء هو تعزيز قدرات الناس والمؤسسات. وهذا الأمر يمثل سياسة ينتج عنها إنجازات مستدامة وطويلة الأمد. ويجب أن يكون هناك خطة إستراتيجية تتناول الموارد التقنية والمالية والمؤسسية المطلوبة من أجل تحويل النجاح إلى ممارسة يومية. وخلال العقد الماضي، وبفضل التعاون بين المؤسسات الدولية المختلفة، تم تحقيق تقدم كبير في إدارة عودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً إلى بيوتهم التي تركوها بسبب الحرب وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية في **البوسنة والهرسك**. ولكن المساعدات أخذت تتناقص حالياً، ومع عودة ما يقارب 40,000 أسرة، يتعين على المؤسسات الحكومية المركزية والمحلية أن ترتقي بسياساتها وأن تعمل على تنسيق الجهود من أجل تطوير المعارف والموارد لتحقيق التنمية طويلة الأمد في البلاد وليس فقط من أجل وضع إستراتيجية فاعلة للعودة. وعلى مدار السنوات الخمس الماضية، ظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – إلى جانب المفوضية الأوروبية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ووزارات وبلديات عديدة – يعمل مع الوكالات الحكومية لإقامة أنظمة وإجراءات للعودة المستدامة بما يتوافق مع المعايير الدولية لفاعلية المساعدات، مثل إعلان باريس. وعلى الصعيد المحلي، أعيد بناء ما يقارب 1,500 منزلاً – مع تركيز خاص على المستفيدين عبر الحدود ومن الأقليات – وتم إنجاز 51 مشروعاً تقنياً للبنية التحتية، بما في ذلك أنظمة لإدارة الطرق والمياه والكهرباء والنفايات الصلبة.

لا يمكن تحقيق التنمية البشرية دون أخذ دور المرأة بالاعتبار. وعادة ما يكون تأثير الفقر أشد وطأة على النساء وعلى الأسر المعيشية التي تعيلها نساء، كما تتوفر للنساء فرص اقتصادية وسياسية أقل من أجل تحسين معيشتهن ومعيشة أسرهن. وفي **الباكستان**، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عبر شراكة مع شركات غذائية، بتطوير برنامج مبتكر يمتد إلى ثلاث سنوات ومصمم من أجل تعزيز دور النساء الريفيات في قطاع تربية المواشي وإنتاج الألبان، وذلك في استجابة مباشرة لاحتياجات حكومية معلنة. ويتم اختيار السيدات العاملات في تربية المواشي من ضمن المجتمعات المحلية التي تتم خدمتها، حيث يحصلن على تدريب عملي على إدارة صحة المواشي ويستلمن حقيبة أدوات تحتوي على لقاحات وأدوية ومعدات بيطرية. ثم يعدن إلى مجتمعاتهن المحلية حيث

يقدمن خدمات ضرورية لتربية المواشي للفقراء في الريف. وتكسب تلك النساء، اللاتي عادة ما يكن بلا دخل قبل المشاركة في هذا البرنامج، ما يصل إلى 37 دولار شهرياً، مما يزيد تدفق النقد للأسرة وأمنها الغذائي. كما تم تشجيعهن على المبادرة بإقامة مشاريع صغيرة من خلال الاستفادة من الإقراض البالغ الصغر. وبحلول نهاية عام 2008، استفادت ما يقارب 75,000 أسرة استفادة مباشرة، حيث تم تدريب 2,900 امرأة على تقديم العناية البيطرية للمواشي، وأصبحت 2,000 امرأة منهن يعملن في مشاريع خاصة بهن.

إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو شريك إنمائي موثوق وقد شارك في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وبهذه الصفة، فقد تم تكليف البرنامج بولاية خاصة من أجل وضع موضوع فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في صلب استراتيجيات التنمية الوطنية والحد من الفقر. ففي **تشاد**، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل مبادرة حكومية لإيصال الجهود الرامية للدعوة والوقاية ورفع مستوى الوعي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) إلى سكان الأرياف في البلاد، والذين لا يزال الكثير منهم ينظر لهذا المرض بوصفه مشكلة تخص المدن. ونتيجة لأحد الجهود التي جرت في عام 2008، تم عقد اجتماعات شارك فيها ما يقارب 8,000 من قادة القرى والقادة الدينيين للتحاور على صعيد المجتمع المحلي حول موضوع فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ثم قام كل من هؤلاء القادة بالنهوض بمسؤولية نقل المعلومات التي تعلمها إلى ستة أشخاص على الأقل في مجتمعه، مما رفع عدد المشاركين إلى 46,000 شخص.

في مصر، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجاً يرمي إلى مساعدة أصحاب المشاريع بالغة الصغر في مناطق أغلبها مناطق حضرية وفقيرة من أجل بدء مشاريع مدرة للدخل والمحافظة عليها وتوسيعها. ومنذ عام 2007 حقق المشروع استدامة ذاتية.

الحكم الديمقراطي:
جلب القوة على التغيير إلى المجتمع المحلي

ترتبط آثار ضعف الحكم الديمقراطي ارتباطاً وثيقاً بالفقر، وفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والحروب الأهلية، وتغير المناخ. بل إنه لا يمكن للتنمية أن تتحقق ما لم تتسم الحكومات – على كافة المستويات – بالاستجابة والشفافية والخضوع للمساءلة أمام المواطنين، خصوصاً المهمشين والأشد فقراً. وخلال عام 2008، قام الفريق العالمي المعني بالحكم الديمقراطي والتابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمساهمة في عمل 129 مكتباً قطرياً تابعاً للبرنامج، وذلك عبر مبادرات لتعزيز المجالس النيابية، وتوفير الدعم المباشر للبلدان. وقد تزايد الطلب من البلدان المستفيدة من البرنامج للحصول على دعم من أجل تعزيز الحوارات بشأن السياسة العامة والمشاركة في صنع القرار، خصوصاً على الصعيد المحلي؛ كما طلبت البلدان مساعدة في تطوير قدرات الحكم المؤسسية لديها من أجل التصدي لطائفة من القضايا، مثل إزالة الألغام في أوضاع ما بعد النزاع، والتصدي للتحديات المحددة التي يفرضها فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). إضافة إلى ذلك، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالياً بالاستجابة لطلبات من 70 بلداً مستفيداً من البرنامج للحصول على الدعم من أجل خلق انسجام بين الحكم الديمقراطي والمبادئ الدولية، خصوصاً فيما يتعلق بتعزيز حقوق الجماعات المستضعفة، بما في ذلك النساء.

يضطلع البرنامج أيضاً بعدة مبادرات تتناول قضايا الحكم على الصعيد الإقليمي الواسع وعلى الصعيدين الوطني والمحلي. ففي عام 2008، وفر البرنامج مزيجاً من الدعم التقني والمالي والسياسي لديمقراطيات ناشئة أو تلك التي تواجه مصاعب، بما في ذلك في

مركز اتصال انتخابي في أفغانستان أُقيم بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد تلقى ما يقارب نصف مليون اتصال هاتفي بحلول نهاية عام 2008.

يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الانتخابات والمجالس النيابية في جميع أنحاء العالم 2006-2008

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع حكومة ما مرة واحدة كل أسبوعين على إجراء انتخابات في مكان ما من العالم

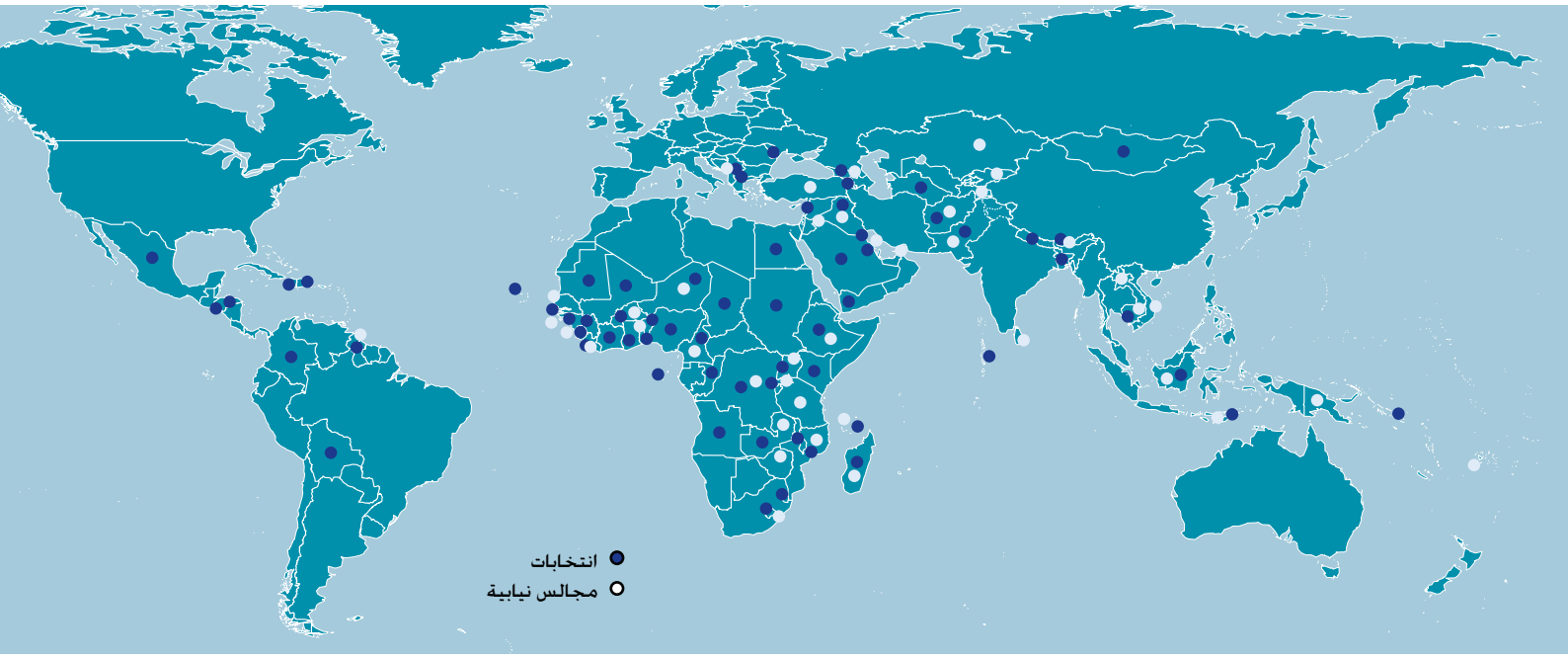

الحدود والأسماء المبينة على هذه الخريطة والتسميات المستخدمة فيها لا تعبر عن موافقة أو قبول رسمي من الأمم المتحدة. الخط المنقط يمثل تقريبا خط السيطرة في جامو وكشمير الذي اتفقت عليه الهند وباكستان. ولم يتفق الطرفان بعد على الوضع النهائي لجامو وكشمير. تظهر دون الإخلال بمسألة السيادة.

المصدر: وحدة رسم الخرائط في الأمم المتحدة ومكتب السياسات الإنمائية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المالديف، وبابوا غينيا الجديدة، وتنزانيا. ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع حكومة تنزانيا ومانحين دوليين، برنامج تعميق الديمقراطية في تنزانيا، حيث يوفر مساعدة تقنية ومالية للمؤسسات – بما فيها المجلس النيابي وهيئات إدارة الانتخابات، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام – وهي مساعدات ضرورية لتعزيز النظام متعدد الأحزاب هناك، والذي أعيد العمل به في عام 1992. وتراوحت نشاطات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بين مراجعة الهياكل القانونية والمؤسسية لتطوير الديمقراطية في البلاد، إلى دعم عملية تسجيل الناخبين.

يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور حيوي في تعزيز فرص المواطنين، ولا سيما النساء والفقراء، للمشاركة في صنع القرارات السياسية. ويدعم البرنامج، بالمعدل، عملية انتخابية كل أسبوعين، وفي الوقت نفسه يعمل على تشجيع مزيد من النساء على دخول الساحة السياسية، ويساهم في توطيد وسائل الإعلام الحرة والمستنيرة. وعلى سبيل المثال، قام البرنامج خلال العام الماضي بدور أساسي في انتخابات ديمقراطية كبرى جرت في **بنغلاديش** (انظر صفحة 18) **والعراق**. كما تعاون البرنامج في **زامبيا** مع اللجنة الانتخابية الزامبية في أواخر عام 2008 لتحويل الانتخابات الرئاسية التي كان من المحتمل أن تثير الخلافات – في أعقاب المرض المفاجئ للرئيس ومن ثم موته – إلى انتخابات سلمية وناجحة، وجرى كل ذلك بإشعار قصير المدة وفي غضون 90 يوما. وكان للبرنامج دور محوري في إدارة وتنسيق الدعم الدولي للانتخابات، كما ساعد اللجنة الانتخابية في اختيار وتدريب 50,000 عامل انتخابي وفي شراء الاحتياجات الأساسية مثل أختام صناديق الاقتراع، وحبر الدمغ وبطاقات الاقتراع.

وفي **لبنان**، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجهود الإصلاحية للانتخابات من خلال عدد من النشاطات، منها إطلاق حملة وطنية للتوعية العامة بشأن الإصلاحات الانتخابية، وطباعة وتوزيع أكثر من 50,000 نسخة لكتيب مسودة القانون باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية للمكتبات والجامعات وللجمهور. كما رعى البرنامج، بالتعاون مع المجلس النسائي اللبناني، تنظيم 27 حلقة عمل مواضيعية وإقليمية بما في ذلك 12 حلقة عمل حول مشاركة المرأة في انتخابات المجلس النيابي.

ويعتقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن الحكم اللامركزي المخطط والمدار بعناية هو فقط ما سيتيح للمجتمعات المحلية فرصة التأثير على صانعي القرارات، وسيتيح لصانعي القرارات القدرة على التصرف استجابة لذلك. ولهذا السبب عقد البرنامج شراكة مع وزارة الحكم الذاتي المحلي في **جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة**، إضافة إلى بلديات عديدة، من أجل تحسين نوعية الخدمات العامة على المستوى المحلي. فعلى سبيل

المثال، قامت ثلاث بلديات ريفية متساوية في حجمها بتأسيس إدارة مشتركة للتخطيط الحضري وجباية الضرائب وعمليات التفتيش المحلي. إضافة إلى ذلك، تم عبر هذا البرنامج تحديث قاعدة البيانات الخاصة بدافعي الضرائب في خمس من تلك البلديات، مما زاد عدد دافعي الضرائب بنسبة 30 بالمائة. كما تمت رعاية حملة محلية لتوعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم المرتبطة بالضرائب. وقد شرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ هذا البرنامج في خمس بلديات أخرى. وفي **نيجيريا**، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الحكومة لإقامة نظام ضريبي واسع ومتماسك يمكنه تيسير التحول من الاعتماد على التعريفات على البضائع والعوائق التجارية الأخرى من خلال تطوير موارد بديلة للإيرادات العامة ورفع سوية البنية التحتية المالية لتحصيل هذه الإيرادات بفاعلية وشفافية ودقة.

ويعد الإصلاح الضريبي جزءاً رئيساً من إصلاح الاقتصاد والقطاع العام في نيجيريا، خصوصاً كوسيلة لتقليص التفاوت الحالي الهائل بين الأغنياء والفقراء ولتنويع مصادر إدرار الإيرادات الاقتصادية من الاعتماد الزائد على إيرادات النفط إلى موارد غير نفطية مثل التعريفات الجمركية، وضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات. ونتيجة لهذا المشروع، تم تأسيس نظام سهل الاستخدام لتخزين بيانات دافعي الضرائب لتمكين جهاز الإيرادات العامة النيجيري من تتبع بيانات دافعي الضرائب؛ كما تم تدريب موظفين على استخدام النظام، وربط قاعدة البيانات مع لجنة شؤون الشركات في البلاد من أجل تحديثها بانتظام ببيانات الشركات الجديدة التي يتم تسجيلها. كما صدر في إطار المشروع تقرير تضمن تحليلات حول البيانات التي تم

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة: المطالبة بالمساءلة أمام النساء

المرأة عرضة للتأثر الشديد بتغير أنماط الأسواق العالمية في غياب التدابير الوقائية لحمايتها. فالأزمة الغذائية التي حدثت مؤخراً مثلاً، كان لها تأثير شديد على المرأة، حيث إنها لا تتولى المسؤولية الأساسية عن إطعام أسرتها وحسب بل تساهم أيضاً بنسبة تتراوح من 60 إلى 80 بالمائة من العمل الزراعي في آسيا ومنطقة إفريقيا جنوب الصحراء. كما إن الاتجاهات العالمية تشكل عمالة المرأة وهجرتها. ومؤخراً، أصبحت ظاهرة "هجرة الكفاءات" من الجنوب إلى الشمال للأشخاص الحاصلين على تعليم عال تتسم بنزعة نسائية، إذ زاد عدد النساء المهنيات المهاجرات عن عدد الرجال من الفئة ذاتها. ولهذا الوضع تبعاته على قيادة المرأة الاقتصادية في البلدان النامية.

تم استعراض هذه الاستنتاجات وغيرها في تقرير "تقدم نساء العالم 2009/2008، من يتحمل المسؤولية أمام المرأة؟ النوع الاجتماعي والمساءلة" الذي أصدره **صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم)**. يصدر هذا التقرير مرة كل عامين وهو الإصدار الرئيس لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وقد كشف التقرير عن الحاجة إلى آليات مساءلة أقوى بكثير لتتبع التقدم الذي يتم إحرازه في مجال المساواة بين الجنسين من أجل الوفاء بالالتزامات الوطنية والدولية بحقوق المرأة. ولغاية الآن، يزيد عدد الرجال عن عدد النساء بأربعة أضعاف في المجالس التشريعية في جميع أنحاء العالم؛ كما إن ما يزيد عن 60 بالمائة من جميع العمال غير مدفوعي الأجر ضمن العائلة في العالم هن من النساء؛ كما تحصل النساء بالمعدل على أجر يقل بمقدار 17 بالمائة عن الرجال؛ وتعاني ثلث النساء تقريباً من العنف القائم على النوع الاجتماعي خلال حياتهن. وفي بعض المناطق في العالم، تموت واحدة من كل عشر نساء جراء أسباب مرتبطة بالحمل، على الرغم من أن وسائل الوقاية من الموت النفاسي معروفة جيداً ورخيصة الكلفة.

إن وجود أوجه تفاوت بين الجنسين على هذا القدر يمثل أعراضاً لوجود أزمة في المساءلة. ويشير التقرير إلى أن آليات المساءلة تصب في مصلحة النساء حين يكون بإمكانهن المطالبة بتفسيرات ومعلومات من صانعي القرارات، وكذلك وحين تدعو الضرورة الشروع بتحقيقات من أجل الحصول على تعويضات. يجب إشراك النساء في عمليات المراقبة، كما يجب أن يكون الدفع بحقوق المرأة معياراً أساسياً يقاس به أداء المسؤولين الحكوميين، وفرض العقاب عليهم إذا ما دعت الضرورة.

يقدم تقرير "تقدم نساء العالم 2009/2008" تقييماً لكل هدف من الأهداف الإنمائية للألفية من منظار النوع الاجتماعي ويركز على خمسة مجالات أساسية بحاجة ماسة للعناية والتطوير بغية تعزيز المساءلة تجاه قضايا المرأة: وضع السياسات والحكم، والوصول إلى الخدمات العامة، والفرص الاقتصادية، والعدل، وتوزيع المعونة الدولية للتنمية والأمن. ويقدم التقرير في كل من هذه المجالات تفصيلاً لوسائل بناء قدرات الدولة – أو الحكم الرشيد – من منظار حقوق المرأة. بيد أن التقرير يشير أيضاً إلى أن المعونة متعددة الأطراف والمؤسسات الأمنية يمكنها أن تقوم بعمل أكبر بكثير مما تقوم به حالياً في سبيل الوفاء بالتزاماتها وبالمعايير الخاصة بالمساواة بين الجنسين. ولغاية الآن، لا توجد آلية للتتبّع متفق عليها في المنظومة بأكملها لدى المنظمات متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، من أجل تقييم مبلغ المعونة المخصصة لتحقيق المساواة بين الجنسين أو تمكين المرأة.

بالشراكة مع إيطاليا والحكومة اللبنانية، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحوار بين الشباب اللبنانيين والفلسطينيين في المنطقة الشمالية من البلاد.

جمعها بشأن دافعي الضرائب، وقائمة بدافعي الضرائب المحتملين، واستراتيجيات لتحسين الالتزام بنظام الضرائب.

وفي هذه الأثناء، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوفير الدعم التقني والخبرات للحكومة المركزية في **الهند** بشأن تنفيذ قانون ضمان الوظائف الريفية الوطني من خلال تأسيس فريق استشاري تقني يضم خبراء في المراقبة والتدريب والاتصالات وأنظمة إدارة المعلومات. ويمثل هذا القانون تشريعاً لا سابق له لمكافحة الفقر يضمن 100 يوم عمل في كل عام لكل أسرة معيشية ريفية يتطوع أفرادها البالغون بالقيام بعمل يدوي لا يتطلب مهارة مقابل الحد الأدنى من الأجر؛ وإذا لم يتوفر العمل، فسيتلقى العمال مصروفاً يومياً للبطالة. وكان من بين النتائج الأخرى لهذا المشروع، قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنشر الوعي حول الاستحقاقات بموجب هذا القانون، كما ساهم في زيادة الشفافية من خلال مشاريع تجريبية مبتكرة لمراقبة دفع الأجور عبر آلات صرف الأموال (ATMs)، وتقنية البطاقات الذكية في المناطق الريفية في خمس ولايات، هي: أندرا براديش، وبيهار، وكيرالا، وأوريسا، وأوتار براديش. ومن أجل تحسين التنفيذ، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً على تيسير عقد شراكات بين الحكومة وطائفة من المؤسسات المهنية.

التغيير من خلال الحكم في بنغلاديش

بنغلاديش بلد نامٍ كبير عدد السكان تحمّل القسط الأكبر من تبعات التغير المناخي إذ يواصل تلقيه لضربات الأعاصير والطوفانات والرياح الموسمية سنة تلو الأخرى. وعلى الرغم من أن اقتصاد بنغلاديش أظهر في الماضي أنه اقتصاد مرن، إلا أن الأزمة المالية العالمية وأزمة السلع التي حدثت مؤخراً تهدد أهداف بنغلاديش الإنمائية. ذلك أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أخذ في التباطؤ كما أخذت التحويلات من العاملين المغتربين، بمن فيهم العاملين في الشرق الأوسط، في التناقص.

وفي العام الماضي، برهن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنه شريك أساسي في عملية التحضير الطويلة والمعقدة للانتخابات النيابية في كانون أول/ديسمبر، وهي الأولى من نوعها منذ سبع سنوات. فإذا كان وجود حكومة مستقرة تتمتع بالثقة عنصراً حاسماً في تحقيق الأهداف الإنمائية، فإن الانتخابات جاءت في وقتها المناسب ذلك أن بنغلاديش تواجه نمواً اقتصادياً ضعيفاً بسبب الانكماش الاقتصادي العالمي. لقد تمخضت الجهود المنظمة واسعة النطاق في الإصلاح الانتخابي عن مستوى مرتفع من الشفافية ومعدل المشاركة في الاقتراع. وبالاشتراك مع تسع جهات مانحة وهيئة الانتخابات البنغالية، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على استحداث قائمة للناخبين مزودة بصور وموثوقة مما نتج عنه وجود أحدث صنوف القوائم الانتخابية حيث ضمت أكثر من 81 مليون ناخب. لقد كان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أبلغ الأثر في تقديم المساعدة الفنية حيث تم تدريب 500,000 موظف انتخابات على استخدام أكثر من 10,000 جهاز كمبيوتر محمول مزود بكاميرا رقمية وماسح ضوئي لبصمات الأصابع. وقد مكنت هذه المبادرة – إضافة إلى هذه الأعداد الكبيرة - من إجراء عملية انتخابية أكثر حرية وعدلاً مهدت الطريق أمام تعميق الديمقراطية في بنغلاديش.

توجد في بنغلاديش مشكلات مهمة فيما يتعلق بسيادة القانون، والفساد وإمكانية الوصول إلى العدالة، وكلها تؤثر على الفقراء والنساء والشباب أكثر من غيرهم. وقبل أربع سنوات، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجاً لإصلاح الشرطة بالتعاون مع شرطة بنغلاديش ووزارة الشؤون الداخلية وشركاء مانحين يهدف إلى رفع كفاءة وفاعلية الشرطة الوطنية وخاصة في مجال الحد من الجريمة والتحقيقات وإدارة وتدريب الموارد البشرية. ومع اقتراب ختام المرحلة الأولى من البرنامج، شهدت المبادرة عدداً من التغيرات الجوهرية منها إنشاء أكثر من 20,000 منظمة شرطة مجتمع مكرسة لبناء علاقات أوثق مع السكان المحليين؛ وإنشاء شبكة الشرطة النسائية البنغالية؛ وتبني الشرطة للمبادئ التوجيهية المتعلقة بنوع الجنس؛ وتدريب 3,000 ضابط شرطة على أساليب التحقيق ومهارات القيادة والإدارة؛ وكذلك إنشاء وحدة وطنية خاصة لمكافحة الاتجار بالبشر. وقد أظهرت دراسات استقصائية أُجريت مؤخراً، ومنها دراسة أجرتها "مؤسسة آسيا" (Asia Foundation) أن الناس في بنغلاديش يعتقدون أن أداء الشرطة قد تحسن خلال السنتين الماضيتين.

في هذه الأثناء، يتوقع الخبراء أنه مع استمرار ارتفاع مستوى مياه البحار، قد تفقد بنغلاديش ما بين 15 إلى 18 بالمائة من مساحتها مما سيؤدي إلى وجود 30 مليون لاجئ بسبب البيئة بحلول عام 2050. وبالنسبة لبلد يشكو أصلاً من فائض في عدد السكان وندرة في الأراضي، فإن حالة الاضطراب الاجتماعي الناجمة عن الهجرة الجماعية بسبب التغير المناخي قد يكون لها آثار مدمرة مما يضفي على عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هناك أهمية أكبر بكثير.

ثمة حاجة ماسة في بنغلاديش لتحسين التخطيط للاستجابة لحالات الطوارئ على مستوى المقاطعة فما دون بالإضافة إلى رفع قدرة القيادات على صنع القرارات التي يمكنها أن تنقذ أرواح الناس وسبل العيش وأن تحفظ الأمن. ولتحقيق تلك الغاية، أقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شراكات مع الحكومة ومانحين دوليين لاستحداث البرنامج الشامل لإدارة الكوارث في بنغلاديش. وقد أنشأ البرنامج شبكة ضخمة مؤلفة من 75 شريكاً من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات إلى جانب منظمات تابعة للأمم المتحدة ومنها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو). وقد ساعد هذا البرنامج على إنشاء إطار وطني تشريعي ونظامي لإدارة الكوارث يتعامل مع الحد من مخاطر الكوارث والاستجابة إليها. لقد تلقى أكثر من 25,000 شخص تدريباً على إدارة الكوارث. وتم أيضاً صياغة مبادئ توجيهية متفق عليها وطنياً لتخطيط تقيم المخاطر والتقليل من حدتها ليتم استخدامها من قبل منظمات غير رسمية –وربما كان ذلك الأمر الأكثر أهمية في هذا الصدد. وقد أطلق البرنامج عملية تقييم كبرى لمخاطر الزلازل في ثلاث مدن بنغالية رئيسة. وأنشأ البرنامجُ المركز الوطني لمعلومات إدارة الكوارث مع توفير خطوط اتصالات للمقرات الرئيسة في المقاطعات البالغ عددها 64 مقاطعة. كما أن لدى مديرية البيئة الآن خلية خاصة بالتغير المناخي تعمل خصيصاً على تحويل التنبؤات العالمية إلى بيانات تبين مدى التأثر على المستوى الوطني.

شرطي بنغالي يساعد سيدة عاجزة في مركز للاقتراع خلال انتخابات عام 2008.

منع الأزمات والانتعاش منها:
الأمن في مواجهة الأزمات

يتزايد الاعتراف بأن الصراع المسلح والكوارث الطبيعية يشكلان عقبتين كبيرتين أمام التنمية البشرية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبما أن العالم يدخل حقبة جديدة تتسم بالتقلب، فإن تعزيز القدرات الوطنية على منع وقوع الأزمات وإدارتها سوف يصبح أمراً حاسماً بصورة متزايدة. ونظراً لتركيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تأكيد الملكية الوطنية في دعمه لتنمية القدرات، فإن البرنامج يلعب دوراً مركزياً في مساعدة الدول على منع وقوع الأزمات والتخفيف من حدة تأثيراتها إضافة إلى تعزيز الانتعاش منها. يشهد الطلب على منع الأزمات والانتعاش منها تزايداً –مع تركُّز غالبية الطلب على مجال الحد من أخطار الكوارث- حيث عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا المجال في 83 بلداً نامياً خلال عام 2008. وقد ركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعمه على الحد من أخطار الأزمات، وتعزيز الحكم في مرحلة ما بعد الأزمات فيما يتعلق بعملية الانتعاش واستعادة أسس التنمية للمجتمعات المحلية المتأثرة بالأزمة.

عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعم من حكومة اليابان، مع الحكومة العراقية على تحسين توريد الطاقة الكهربائية في المنطقة الكردية.

إن استعادة الأمن على مستوى المجتمع المحلي وإعادة بناء النسيج الاجتماعي المترابط وتعزيز المصالحة هي عوامل أساسية للانتعاش الدائم في أعقاب النزاع المسلح. ففي عام 2008، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عدداً من البلدان على تعزيز الأمن المجتمعي والتماسك الاجتماعي بعد الأزمات بما في ذلك تنمية القدرات الوطنية والمحلية في مجال مكافحة الألغام، والحد من انتشار الأسلحة الخفيفة وحدوث النزاعات المسلحة، ودعم عودة الأفراد والجماعات المتأثرين بالنزاعات وإعادة دمجهم. ودعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحظر على الذخائر العنقودية ودعم إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية والذي نتج عنه تبني اتفاقية الذخائر العنقودية والتي وقعت عليها 95 دولة.

يستجيب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لما معدله اثنتي عشر أزمة ناجمة عن كارثة طبيعية أو وضعية نزاع سنوياً، وهي أزمات تعمل على إحداث تحول في العمل الذي يقوم به البرنامج في البلدان وأحياناً لسنوات قادمة ذلك أن الناس المتأثرين يحتاجون إلى الدعم العاجل لإعادة بناء حياتهم. يلعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دوراً قيادياً في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتخطيط للإنعاش المبكر، وهي عملية منفصلة –ولكنها موازية- ضمن أية أوضاع إنسانية. يتصدى الإنعاش المبكر، وهو مفهوم حديث نسبياً، للفجوة المهمة الحاصلة بين الإغاثة الإنسانية والانتعاش طويل الأمد – أي بعبارة أخرى الفجوة بين الاعتماد على الآخرين والاكتفاء الذاتي. إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو المنسق الرئيس لتجمع الفريق العامل التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعني بالإنعاش المبكر الذي يهدف إلى ردم الهوة الحرجة بين الإغاثة الإنسانية والبدء في الإنعاش طويل الأمد والتنمية.

وعلى المستوى القطري، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم الخاص بالإنعاش المبكر لعشرين بلداً عام 2008. وتجلى أحد جوانب التركيز الأساسية لهذا الدعم في تعزيز الحكم في مرحلة ما بعد الأزمات عن طريق تعزيز قدرة الحكومة على المستويين الوطني والمحلي من قبيل مساعدة المجتمعات المحلية على استرجاع سبل عيشها في **بليز والصين وجمهورية الدومنيكان وجورجيا والسودان**؛ ودعم عمليات العودة وإعادة الدمج في **موريتانيا وتركيا وسري لانكا** واستعادة سيادة القانون والأمن المجتمعي في **جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد**. كما ووضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2008 برنامجاً عالمياً جديداً بشأن تعزيز سيادة القانون في البلدان التي تعيش أوضاع ما بعد الأزمات، وهو برنامج يؤكد تأكيداً خاصاً على إمكانية وصول النساء إلى العدالة، وبناء المؤسسات، والعدالة الانتقالية.

دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنشطة منع الأزمات والانتعاش منها في كثير من البلدان 2006-2008

يستجيب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأوضاع الكوارث الطبيعية والنزاعات، ويولي الأولوية للمساواة بين الجنسين في كافة جهود الإنعاش التي يبذلها.

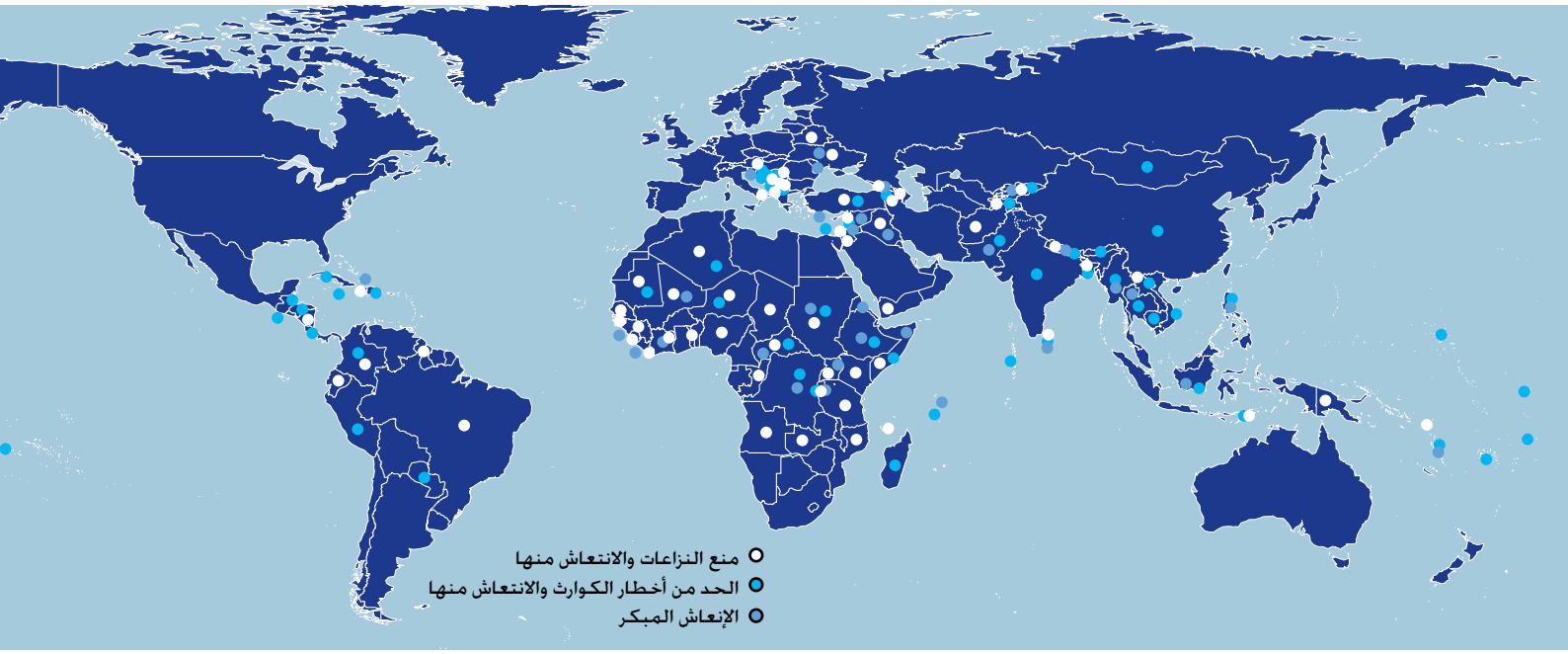

الحدود والأسماء المبينة على هذه الخريطة والتسميات المستخدمة فيها لا تعبر عن موافقة أو قبول رسمي من الأمم المتحدة. الخط المنقط يمثل تقريبا خط السيطرة في جامو وكشمير الذي اتفقت عليه الهند وباكستان. ولم يتفق الطرفان بعد على الوضع النهائي لجامو وكشمير. تظهر دون الإخلال بمسألة السيادة.

المصدر: وحدة رسم الخرائط في الأمم المتحدة ومكتب السياسات الإنمائية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمن عمله في مجال الانتعاش من الأزمات خلال عام 2008، بتدريب مئات المسؤولين العراقيين وأوجد آلاف فرص العمل قصيرة الأمد التي أفادت بصورة غير مباشرة ملايين المواطنين في العراق. كما أنشأ برنامجاً للمصالحة اشتمل على حلقات عمل وجولات دراسية لقادة الأعمال والسياسة ومنظمات المجتمع المدني والإعلام العراقيين. ودعماً لسيادة القانون استحدث البرنامج قاعدة بيانات تحتوي على كافة القوانين العراقية السارية منذ عام 1917 يمكن لأيٍّ كان أن يجري عمليات البحث فيها عبر شبكة الإنترنت. وقد قام البرنامج بتدريب محامين عراقيين على استخدامها. إضافة إلى ذلك، ومع بدء الحكومة الجديدة بتبوء مكانها في الشؤون الدولية والبحث عن قروض ومنح، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بفتح مكتب لتيسير القروض؛ حيث تلقى البلد خلال وقت قصير قرضاً قيمته 140 مليون دولار من اليابان لشراء معدات للطاقة الكهربائية.

منذ عام 1985 ظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل في قطاع غزة حيث قام مباشرة بتنفيذ مشاريع تزيد قيمتها عن 321 مليون دولار أمريكي. وفور تصاعد العنف هناك في كانون أول/ديسمبر رفع برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من وتيرة عملياته في غزة –وهي منطقة عدم استقرار مستمر- حيث بدأ بتوزيع رزم الأغذية على أكثر من 30,000 فلسطيني إضافة إلى إرسال خبراء الإنعاش المبكر التابعين لمشروع الاستجابة الميدانية المستفيضة التابع للبرنامج (انظر صفحة 36) للمساعدة في تقييم متطلبات الانتعاش وإعادة البناء. وإلى جانب تلك الاستجابات الفورية، يدرك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن الإنعاش الاقتصادي هو عنصر رئيس في أية خطة ناجحة للانتعاش لمرحلة ما بعد الأزمة. ونتيجة لذلك، شرع البرنامج بإجراء دراسة استقصائية للأسر بغية فهم أولويات الناس الذين يعيشون في غزة من حيث الإنعاش بالإضافة إلى توقيع اتفاقية مع السلطة الفلسطينية لتقديم 50 مليون دولار أمريكي لتمويل المساعدات النقدية للأشخاص المتأثرين. وربما كان الأمر الأكثر أهمية هو أن البرنامج، ومن منطلق إدراكه أن الاقتصاد في غزة يعتمد بصورة كبيرة على الزراعة، وافق على تنفيذ مشروع بقيمة 270 مليون دولار لتمويل التعويضات عن الأراضي الزراعية المتضررة حيث استفادت 8,000 أسرة مزارعة من المرحلة الأولى من الاتفاقية. ومنذ عام 2006 عمل برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الحكومة المحلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من أجل إنشاء نظام ذاتي الاستدامة يقوم بتحويل الأسر الفقيرة التي تأثرت بشدة من مجرد طرف متلقٍ للمساعدات الإنسانية إلى مزود مستقل للدخل. وعلى وجه التحديد، وبالتشاور مع البنك الإسلامي للتنمية ووزارات الشؤون الاجتماعية، والتخطيط، والعمل، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تحديد الأسر المحتاجة وفي إنشاء آلية لشبكة الأمان الاجتماعي

تلقت من خلالها 189 أسرة منحاً وقروضاً بالغة الصغر لكي تشرع في أعمال خاصة بها ذاتية الاستدامة؛ ونتيجة لذلك، شهدت بعض الأسر ارتفاعاً في دخلها الشهري وصل إلى 150 دولار أمريكي.

يعتقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن من الأمور الجوهرية في أهميتها، هو الأخذ بعين الاعتبار احتياجات وتجارب الفتيات والنساء خلال الأزمة، وتعزيز عملية تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في كافة مجالات منع الأزمات والانتعاش منها. وبالتالي فإن البرنامج يدعم عملية تضمين وإنفاذ قوانين لحماية النساء؛ ويعمل على تقديم المساعدة القانونية وإمكانية وصول المرأة إلى العدالة وإجراء الإصلاح القانوني فيما يتعلق بها؛ كما يعمل على تعزيز مشاركة المرأة وقيادتها وذلك على المستوى المؤسساتي والمستوى المجتمعي على حد سواء؛ وهو يصر على إشراك المرأة في كافة عمليات السلام والإنعاش؛ ويعزز شبكات تعليم المرأة.

وفي **جمهورية الكونغو الديمقراطية**، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالياً بدعم الحكومة على تعزيز سيادة القانون وتعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني المحلية على تطوير شبكة مؤلفة من 150 المحامين والعاملين في المهن القانونية المتخصصين في قضايا العنف الجنساني. إضافة إلى ذلك، يعمل البرنامج والفريق القطري التابع للأمم المتحدة مع الحكومة على تعزيز دورها في منع العنف الجنساني في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وجلب مرتكبيه إلى العدالة والتأكد من أن الناجيات يتلقين استجابة وتعويضاً شاملين، وبناء مؤسساتها لإعادة تأهيل الجناة كوسيلة لتحقيق المصالحة والتماسك الاجتماعي. وفي **تيمور-ليشتي**، شاركت أكثر من 700 امرأة في برنامج التوظيف الذاتي للنساء الذي يرعاه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث تلقين تدريباً مهنياً أساسياً أتاح لهن إنشاء أعمال خاصة بهن، مما أسهم في الانتعاش الاقتصادي ووجود ظروف محسنة لعودة السكان المشردين داخلياً وإعادة توطينهم. وفي **كوسوفو**، عملت مبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاصة بسلامة المرأة وأمنها على تعزيز حماية الفتيات والنساء وحشد التأييد لزيادة مستوى سلامتهن. ونتيجة لذلك، أصبحت جهود مكافحة الاتجار بالبشر اليوم واحدة من الأولويات الرئيسة للحكومة والمؤسسات الأخرى وأدت إلى تبني القانون الوطني لمكافحة العنف المنزلي والإستراتيجية المناهضة للعنف المنزلي.

ونظرا لأن التغير المناخي يجبر الملايين من أفقر سكان العالم على التعامل مع تأثيراته، أخذت مسألة الاستجابة للكوارث الطبيعية تمثل، على نحو متزايد، نقطة تركيز رئيسة في برامج منع الأزمات والانتعاش منها التي يضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إن البرنامج ملتزم بتعزيز دعمه للدول المعرضة لخطر الكوارث والتي لا تكون فيها القدرة على إدارة مخاطر الكوارث والتقليل من حدتها كافية في الوقت الراهن. يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الدول التي يكون مستوى الخطر فيها عالٍ لاستحداث طرق للتخفيف من حدة المخاطر بما فيها أنظمة الإنذار المبكر وأنظمة البناء وخطط التنمية المحلية المراعية للكوارث.

وفي معرض قيامه بدوره بصفته وكالة التنسيق الرئيسة لجهود الإنعاش التي تبذلها الأمم المتحدة، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي ومنظمة العمل الدولية في جهود الانتعاش الفورية وطويلة الأمد على حد سواء في **غواتيمالا**، في أعقاب الدمار واسع النطاق الذي تسبب به إعصار "ستان" عام 2005. وقد دعم برنامج الطوارئ المشترك لما بعد إعصار ستان الذي أطلقته الأمم المتحدة، جهود حكومة غواتيمالا ومنظمات المجتمع المدني في تحديد وتصميم مجتمعات مدينية جديدة اعتُبرت "مواقع آمنة" بعد إجراء دراسات للتأثيرات البيئية. وبحلول شهر آذار/مارس 2009، انتقلت مئات العائلات إلى البلدات التي تم بناؤها جميعاً وبالكامل من الأساس، بينما عمَّرت مئات العائلات الأخرى بيوتها على قطع أراضٍ تملكها. وبالمجمل، شهدت 2,179 عائلة إعادة بناء منازل وخدمات جديدة في حين عاد 2,300 شخص بالغ تأثروا بالكارثة إلى قوى العمل بعد أن استفادوا من التدريب على مهن ليصبحوا عمال بناء وفنيي كهرباء وحدادين وسباكين. وقبل نهاية عام 2009 سيتم إعادة بناء 11 تجمعاً و1,157 منزلاً جديداً. في هذه الأثناء تم توسيع نطاق المبادرة لتشمل مجتمعات غير متأثرة ولكن معرضة للخطر في أربع مناطق إدارية أخرى في غواتيمالا. أخيراً، فقد اشتمل قانون الإسكان الجديد، الذي تمت الموافقة عليه مؤخراً في غواتيمالا، على نموذج المسكن المقاوم للكوارث والذي يبلغ حجمه ضعف حجم السكن الأساسي، بصفته نموذج "المسكن الشعبي الكريم".

وفور وقوع زلزال في **الصين** في أيار/مايو عام 2008، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتعبئة الدعم لأنشطة الإغاثة الخاصة بالكوارث والإنعاش المبكر بالتعاون مع الحكومة. وقد اشتمل ذلك على توزيع مواد من قبيل الخيام والأغطية والبطانيات ومصابيح الإنارة لأغراض الطوارئ على 315,000 شخص. إضافة إلى ذلك، دعم البرنامج جلسات نموذجية للتخطيط التشاركي حول إعادة الإعمار في 19 مجتمعاً محلياً، وهي عملية من المقرر لها أن تتكرر في 5,400 قرية ضربتها الكارثة.

وفي **ميانمار**، كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوكالة الأممية الوحيدة التي لها مكاتب ميدانية في دلتا إيراوادي قبل

إعصار "نارجيس" الذي ضرب البلاد في أيار/مايو 2008 مخلفاً وراءه أكثر من 138,000 قتيل أو مفقود و 2.4 مليون شخص تضرروا بشدة من الأزمة. لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دوراً تنسيقياً مع السلطات الحكومية وتعاون تعاوناً وثيقاً مع وكالات الإغاثة ومنها برنامج الغذاء العالمي، ومنظمة الهجرة العالمية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، في عملية نقل وتوزيع مواد الإغاثة اللازمة بصورة عاجلة. كما وتنقلت الفرق الطبية التابعة للبرنامج في قرى في الدلتا وقدمت العلاج لبعض المصابين الذين بلغ عددهم 20,000 شخص وفقاً للأرقام الرسمية. وإدراكاً منه للحاجة إلى التخطيط المتطور للإنعاش طويل الأمد، شرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في برنامج إستراتيجي للإنعاش المبكر في 250 قرية. وقد بدء العمل في هذا البرنامج، إلى جانب جهود الإغاثة الطارئة. وقد وصل البرنامج لغاية الآن إلى ما يزيد عن 500 قرية ويعتزم التوسع ليشمل 750 قرية بنهاية عام 2009. يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجموعة من أنواع الدعم من أجل إعادة تأهيل سبل الرزق، وإعادة بناء منظمات المجتمع المحلي، وإعادة إعمار المباني والبنية التحتية للقرى، وكذلك دعم الحد من أخطار الكوارث وتخطيط التأهب على مستوى المجتمع المحلي والبلدات.

في عام 2008، واستجابة إلى الكوارث الطبيعية في إقليم أتشيه في **إندونيسيا** بالإضافة إلى توقيع اتفاقيات السلام قبل ثلاث سنوات، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الآن بتنفيذ إستراتيجية متكاملة لثلاثة برامج مترابطة مصممة لتوطيد السلام والتقليل من تأثير الكوارث الطبيعية المستقبلية وبناء أسس الانتعاش الاقتصادي المستدام التي تعود بالنفع على كافة المواطنين في المنطقة، سواء أكانوا متأثرين بالكوارث أم لا. وضمن شراكات أتشيه من أجل الإنماء الاقتصادي، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع حكومة الإقليم – من ضمن أشياء أخرى – على تقييم الطلب المتوقع على تصدير القهوة والكاكاو؛ وتأسيس منتدى القهوة الذي تترأسه قيادة محلية ليكون كياناً قانونياً لتمثيل هذه الصناعة في إقليم أتشيه؛ وتوزيع 37,600 من المعدات والأدوات الزراعية على تعاونيات زراعة القهوة ونحو 12,000 مزارع؛ والتطبيق الناجح لنموذج مبتكر لسلسة العرض نتج عنه طلبات تصدير كبيرة بلغت نحو 10 ملايين دولار. وقد أخذت حالة الفقر في ريف أتشيه في التناقص ومن أهم عناصر ذلك التناقص هو إعادة الزراعة إلى مستويات ما قبل كارثة التسونامي بل وأعلى.

يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم المجتمعات المحلية في إندونيسيا بعد كارثة تسونامي عام 2004. وفي الصورة يقوم عمال بتنظيف بركة لتربية الأسماك.

ويدرك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن تبادل الموارد والتقنية والمعرفة فيما بين الدول النامية – أو التعاون فيما بين بلدان الجنوب – هو أمر حيوي لنجاح الجهود الإنمائية بما فيها منع الأزمات والانتعاش منها. وفي **هاييتي**، عمل البرنامج مع الحكومة لتنفيذ نموذج برازيلي ناجح لنشاطات جمع النفايات. ويوظف المشروع 385 شخصاً من سكان الحي الفقير "بورتو برنس" حيث يقومون بجمع النفايات الصلبة ومن ثم تصنيعها بحيث تتحول إلى فحم للطهي. ونتيجة لذلك، تمت إزالة أكوام كبيرة من النفايات كانت تسد قنوات التصريف، وهي مشكلة كانت تساهم في الفيضانات الشديدة.

ومن أجل إحداث ترابط بدرجة أكبر على مستوى المنظومة من حيث الاستجابة للأزمات، اتفقت الأمم المتحدة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي في عام 2008 على إضفاء الصبغة الرسمية على تعاونهم في أوضاع الأزمات وما بعد الأزمات، مما يرسي مبادئ توجيهية مشتركة للعمل مع السلطات الوطنية وغيرها من الشركاء. كما دعت الاتفاقية البنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة إلى رفع سوية الاتصال فيما بين وكالاتهما، وتعزيز التخطيط المشترك، وزيادة التعاون بشأن التمويل وتبسيط عملية تحويل الموارد المالية بين الوكالات.

نظرة عن قرب

الاستجابة للأزمة في موزامبيق

يسلط عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في **موزامبيق** الضوء على التزام البرنامج بالمنهج متعدد الأطراف وقدرته على العمل مع الحكومات لصياغة استجابات للأزمات المتعددة التي تهز العالم اليوم. ومنذ عام 1976، عانت موزامبيق من وقوع ما لا يقل عن 45 كارثة طبيعية كبيرة بما في ذلك الفيضانات والأعاصير والجفاف والزلازل. ففي كانون ثاني/يناير من عام 2008، وبينما كانت موزامبيق تتعافى من الفيضانات المدمرة التي وقعت أوائل عام 2007، شهدت البلاد من جديد فيضاناً ضخماً نتج عن مستويات عالية من هطول الأمطار إلى جانب هطول كثيف ومستمر للمطر في البلدان المجاورة.

وقد كانت الخسائر البشرية لهذه الكوارث فادحة للغاية شأنها شأن الآثار السلبية على الاقتصاد. ويمكن التدليل على ذلك بوضوح في فيضانات عام 2000 التي خفضت معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 10 بالمائة إلى دون الاثنين بالمائة حيث قُدرت الخسائر المباشرة وغير المباشرة بـ 488 مليون دولار أمريكي. ويواجه ما يصل إلى 25 بالمائة من سكان موزامبيق خطر الموت بسبب مخاطر طبيعية بدرجة عالية. كما وتحتل موزامبيق المرتبة الثانية في إفريقيا بين الدول الأكثر تعرضاً للمخاطر الجغرافية. ويشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كذلك مع سبع وكالات أممية أخرى تعمل على الأرض في موزامبيق. في برنامج

مشترك لتعزيز عملية الحد من أخطار الكوارث والتأهب للطوارئ في موزامبيق وذلك ضمن الحركة الإصلاحية "لتوحيد أداء" الأمم المتحدة، التي تهدف إلى تنظيم وتبسيط كافة أنشطة وسياسات ونُهُج الأمم المتحدة على المستوى القطري. لقد قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم الفني والمالي وهو يحتل الصدارة في الدعوة إلى تكامل إستراتيجيات الحد من أخطار الكوارث ضمن التخطيط الإنمائي على الصعيدين الوطني والمحلي. كما يقود البرنامج فريق عمل للمانحين معني بالحد من أخطار الكوارث. كما أجرى دراسة عن القضايا الاجتماعية-الأنثروبولوجية ضمن عمليات إعادة التوطين بعد الفيضانات. إضافة إلى ذلك، أطلقت هذه المبادرة

–بمعية المعهد الوطني لإدارة الكوارث في موزامبيق – النظام الوطني لمعلومات المخاطر لمساعدة المسؤولين على اتخاذ القرارات؛ وأعدت خريطة للمخاطر الوطنية تبرز المناطق المعرضة للخطر ضمن جغرافية موزامبيق؛ كما وأسست طريقة تتمكن موزامبيق من خلالها من تصنيف الخسائر التي توقعها الكوارث وتحليلها على نحو منظم. وعلى مستوى أكثر أهمية – ومحسوس أكثر – أسهم نجاح المبادرة في التقليل إلى حد هائل من الوفيات بسبب الكوارث الطبيعية في موزامبيق. ففي عام 2008، قُتل 20 شخصاً جراء الآثار المشتركة للفيضانات والعواصف. وقبل سبع سنوات من ذلك، وخلال سنة شهدت نوبة مماثلة من الكوارث الطبيعية، كان عدد القتلى 600.

في عام 2008، أدت الزيادة في أسعار الأغذية والوقود إلى وقوع أحداث شغب مما رفع من حدة المخاوف الرسمية من حيث استقرار البلاد. فوجه الرئيس أرماندو غويبوزا نداءً خاصاً لتقديم المساعدة في التقليل من حدة تأثيرات أزمة الغذاء العالمية على البلاد. واستجابة لذلك النداء، سارع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تقديم الدعم من أجل توفير مساعدة فنية عاجلة حيث وفر البرنامج معدات وأدوات زراعية أساسية للجمعيات الزراعية الشبابية للمزارعين المعزولين في الأقاليم الجنوبية التي ضربها الجفاف. وقد اشتملت المعدات على الجرارات ومعدات لزيادة الري بالماء ودرّاسات الأرز. وكانت الجمعيات الشبابية قد أعدت مئات الهكتارات من الأراضي الصالحة للزراعة وتمكنت، باستخدام معدات الري، من زيادة إنتاج الأرز والذرة والملفوف بنسبة تقدر بـ 30 بالمائة. وعلى المستوى الأوسع، عملت المبادرة على تعزيز وتنظيم قدرة الحكومة ومنظمات المجتمع المدني على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية على تخطيط وتنفيذ ومراقبة التنمية الاجتماعية-الاقتصادية، مع التركيز بشكل خاص على التأكيد على إمكانية الأشخاص في الوصول إلى خدمات الأعمال والخدمات المالية.

تمت إقامة مركز عمليات طوارئ متحرك في إقليم غازا لتنسيق محاكاة لعمليات إغاثة وذلك تأهباً لأي كارثة طبيعية مقبلة في موزامبيق.

البيئة والتنمية المستدامة:
تسخير الاقتصاد الأخضر

إذ تركز البلدان النامية والجهات المانحة على إيجاد حلول فورية للتحديات الاقتصادية الملحة، أصبح ينظر من جديد للتنمية المستدامة بأنها تحتل موقعاً ثانوياً. لقد أصبحت الشواغل البيئية أمراً ملحّاً الآن أكثر من أي وقت مضى، لأنه لا يمكن الحد من الفقر وتحقيق الازدهار بعيد الأمد دون تركيز ثابت على التنمية المستدامة. ويدرك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه شبكة التنمية العالمية للأمم المتحدة، أن تغير المناخ يستدعي إطاراً مفاهيمياً جديداً للتنمية يعمل على تعميم مراعاة تغير المناخ في التخطيط الإنمائي على كافة المستويات ويربط السياسات الإنمائية بتمويل الحلول ويساعد البلدان في التقدم نحو اقتصادات تكون أقل اعتماداً على الكربون ومستدامة في الوقت ذاته. استناداً إلى خبرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الواسعة في مجال تغير المناخ، أقر البرنامج بصفة مؤسسية في عام 2008 إستراتيجية جديدة لتغير المناخ تحدد الكيفية التي سيتمكن بها البرنامج، بالعمل مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي ومرفق البيئة العالمية ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، من بناء قدرات البلدان النامية لوضع سياسات مستنيرة وقرارات استثمارية لا تقتصر فقط على تقليص انبعاثات غاز الدفيئة بل تؤدي أيضا إلى الحد من الفقر والدفع بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

يناصر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهود التخفيف من حدة تغير المناخ، وجهود التكيّف معه على حدٍ سواء لأن هذه الجهود بنوعيها تعد أمراً أساسياً لمواجهة تحدي تغير المناخ. وفي مجال تخفيف حدة تغير المناخ، تتضمن جهود البرنامج التشجيع على تحقيق كفاءة أكبر في استخدام الطاقة في جميع القطاعات والاستخدامات، وزيادة استخدام طائفة واسعة من مصادر الطاقة المتجددة، وزيادة إمكانية الفقراء في الحصول على الطاقة، وتشجيع الإصلاحات السياسية وتنمية القدرات. ومن ناحية التكيف مع تغير المناخ، فإن البرنامج يدعم البلدان في عملها على دمج المخاطر المناخية في السياسات والخطط الإنمائية الوطنية، وتطوير خيارات تمويلية لتلبية التكاليف الوطنية المترتبة على التكيّف، ومشاطرة المعارف والخبرات حول التكيّف. ثمة قيمة مضافة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منع وتخفيف آثار تغير المناخ، وهي تكمن في الحضور القوي للبرنامج في 166 بلداً سواءً من ناحية قدرته التشغيلية أم توفر الخبرات لديه، بما في ذلك خبراء في السياسات المرتبطة بتغير المناخ ومهنيين متخصصين في تطوير المشاريع على حدٍ سواء، مما يشكل مزيجاً يسمح للبرنامج بأن ينفذ المشاريع بفاعلية على المستوى القطري. فعلى سبيل المثال، وحالما تصدر الموافقة النهائية على بروتوكول كيوتو الجديد، سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمساعدة الدول الأعضاء في تقديم طلبات للحصول على التمويل والتقنية وإدارتهما أثناء سعيها للوفاء بالمهمة المنوطة بها ضمن اتفاق دولي جديد بشأن انبعاثات الكربون. وفي الواقع، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادرة غير مسبوقة لتنمية القدرات يعمل بموجبها مع 13 بلداً من البلدان النامية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل اختيار ثلاثة قطاعات أساسية – على سبيل المثال، الطاقة والزراعة والسياحة – تحضيراً لحلقة عمل وزارية حول النشاطات الوطنية المعنية بالمناخ وبخطة عمل بالي. وحالما يتم تحديد هذه القطاعات، سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم البلدان في تقييم مقدار وكثافة الجهود الوطنية المطلوبة للتصدي لتغير المناخ، وكذلك توفير تقديرات أكثر دقة بخصوص التمويل

كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي طرفاً في شراكة لإعادة تأهيل آبار المياه في منطقة منغولاك في أوزبكستان، مما قاد إلى توفير مياه شرب من نوعية أفضل، وبالتالي قلل معدلات انتشار الأمراض المعدية.

الطاقة المتجددة تخلق أنواعاً عديدة من الوظائف في العديد من القطاعات:
يعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تطوير شراكات جديدة، ووسائل تخطيط، وسياسات عامة، وأدوات مالية من شأنها المساعدة على تحويل الأسواق وخلق أسواق جديدة تلائم الناس والبيئة.

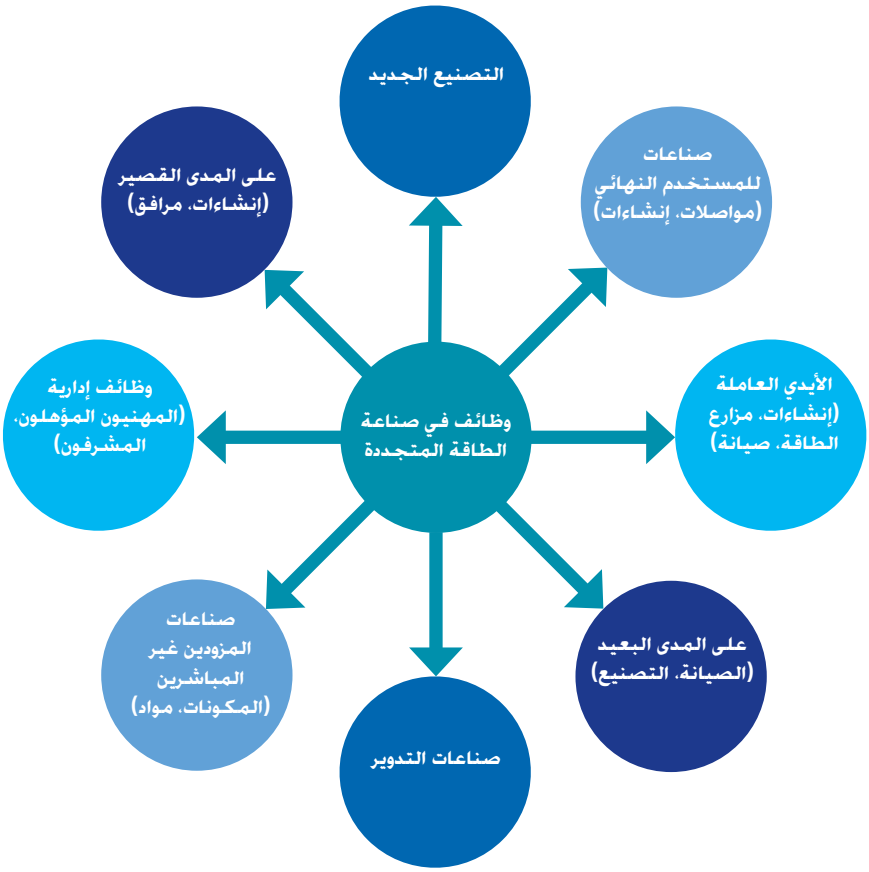

المصدر: الأمم المتحدة
الشكل من إعداد: باميلا غيسمار

المطلوب لتنفيذ النشاطات في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

وإذ أخذت تأثيرات تغير المناخ تظهر بصفة متزايدة ومترادفة مع تأثيرات الأزمة الاقتصادية، بدأت تبزغ فرص لإحداث تغيير إنمائي حقيقي. ويعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تطوير شراكات جديدة، ووسائل تخطيط، وسياسات عامة، وأدوات مالية من شأنها المساعدة في تحويل الأسواق وخلق أسواق جديدة تلائم الناس والبيئة. وفي عام 2008، قام البرنامج بتعبئة ما يزيد عن 500 مليون دولار أمريكي على شكل موارد منح، وما يزيد عن 1 بليون دولار أمريكي على شكل تمويل مشترك مرتبط بهذا الأمر وذلك من خلال مرفق البيئة العالمية، والصندوق متعدد الأطراف التابع لبروتوكول مونتريال، ومبادرات رئيسة أخرى. ومن خلال المساعدة في حماية الغابات في جميع أنحاء العالم، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يحمي سبل عيش المجتمعات المحلية ويساعد في تخفيض انبعاثات الكربون في الوقت نفسه، ويقدر الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بأن قطع الغابات يساهم حاليا بما يصل إلى 20 بالمائة من الانبعاثات الإجمالية لغازات الدفيئة التي تدخل الجو، مما يجعل الهدف بتقليص إزالة الغابات هدفاً ملحاً وعاجلاً. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بقيادة الجهود الدولية من أجل تحقيق هذا الهدف. وفي تموز/ يوليو 2008، عقدت هذه المنظمات الثلاث شراكة مع الحكومة النرويجية لتمويل المرحلة الأولى من برنامج الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها، وذلك بكلفة 35 مليون دولار أمريكي. ويساعد هذا البرنامج البلدان النامية في وضع استراتيجيات وطنية لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات، ومراقبة الغطاء الحرجي ومخزون الكربون، وتنفيذ مشاريع تجريبية بشأن إدارة الغابات تحافظ على النظم الإيكولوجية وتزيد مخزون الكربون إلى الحد الأقصى في حين تحقق في الوقت نفسه منافع للمجتمع وسبل العيش.

يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعاً في هاييتي يعمل على جمع النفايات من حي فقير وتدويرها وإعادة استخدامها كفحم لطهي الطعام.

موّل مرفق البيئة العالمية برنامجاً في **الهند** لاستخلاص الميثان من الطبقة الفحمية واستغلاله تجارياً. وقد أظهر أن استخلاص الميثان أثناء عملية استخراج الفحم وبعدها مجدٍ اقتصادياً وأنه يمكن استخدام الميثان بعد استخلاصه كوقود نظيف لتوليد الكهرباء ووقود للشاحنات. ويجري التخلص من 180,000 طن تقريباً من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنوياً نتيجة لهذا البرنامج الجاري الذي يمتد إلى تسع سنوات، أي ما يعادل الانبعاثات التي تصدر عن 180,000 سيارة. وقد أظهرت التقنية أن استخلاص الميثان، وهو من غازات الدفيئة وعالي الفاعلية، هو أمر مجدٍ بيئياً واقتصادياً على حدٍ سواء. وقد تم إدراج ممارسات هذا البرنامج في مناهج معهد المناجم الهندي في مدينة دهانباد في ولاية جارخاند الواقعة في شرق البلاد. كما أخذ البرنامج بالتأثير على سياسة استخلاص الميثان في الهند، بما في ذلك الإشارة إلى هذه التقنية في الخطة الخمسية الأخيرة التي وضعتها الحكومة. ظل مستوى انبعاثات غاز الدفيئة يتزايد بصفة ثابتة في **الاتحاد الروسي** منذ عام 1999 مع توسع اقتصادها. وقد بدأ مرفق البيئة العالمية – بالاشتراك مع الحكومة – في عام 2002 برنامجاً لتحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة أظهر عدداً من الحلول الناجحة لقطاع المباني. فعلى سبيل المثال، توسع البرنامج في عام 2008 ليشمل استخدام الإضاءة بكفاءة في المباني العامة والسكنية في عدة مقاطعات. كما أمّن البرنامج التزاماً بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي إضافية من الحكومة ومن شركاء آخرين من شأنه أن يرتقي بنشاطاتها في هذا الميدان إلى حد بعيد.

وإذ تزامن القلق الناشئ عن الاضطراب الأخير في أسعار الغذاء مع الانشغال الكبير جراء التدهور البيئي وتغير المناخ، يوجد لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برامج لدعم الحكومات للتصدي لهاتين المشكلتين. ففي **رواندا**، وهي أحد أفقر بلدان إفريقيا وأشدها كثافة سكانية، نجح برنامج بيئي كان قد بدأ في عام 2006 باستصلاح 1,300 هكتار من خلال زراعة النباتات الحرجية مثل القصب ونباتات الفاكهة على ضفاف بحيرة كيفو. وبحلول نهاية عام 2008، استفادت أكثر من 1,100 أسرة من البرنامج، والذي تم دعمه بصفة مشتركة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنحة من الحكومة الهولندية. ويؤدي استصلاح هذا النظام الإيكولوجي إلى منع حدوث المزيد من انجراف التربة، وبالتالي زيادة الأمن الغذائي في رواندا عبر تمكين الناس من جديد من استخدام الأراضي المتدهورة لزراعة المحاصيل الحيوية. ويمكن للمستفيدين أيضا جمع نباتات القصب الناضجة وبيعها في الأسواق لاستخدامها كمواد لإنشاء الأسيجة والسقوف، إضافة إلى ذلك، ستساعد نباتات القصب في

الحد من تدهور التربة الناجم عن انهمار الأمطار الغزيرة الذي يزداد شيوعا بصفة مضطردة في رواندا مع تغير المناخ.

لقد أكد تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية على المعيشة والدخل في البلدان النامية على الأهمية المطلقة لاتّباع نهج مناصر للفقراء في مجال حماية وإعادة تأهيل التنوع الأحيائي والنظام الإيكولوجي. بل إن البيئة توفر للفقراء الأمن الغذائي والوقود والمأوى والدواء، إلى جانب سبل العيش. وتشكل البيئة جزءاً لا يتجزأ من جهود ضمان الرفاه الإنساني والتنمية الاقتصادية. وفي **بنن**، يهدد الاعتماد الكبير على الخشب من أجل الطاقة النظام البيئي الحرجي؛ وتتفاقم هذه المشكلة جراء نقص إمكانية الحصول على مصادر بديلة للطاقة وتسخيرها، مثل الغاز الأحيائي والطاقة الشمسية. يقدم مرفق البيئة العالمية دعماً لعدة مجموعات نسائية لتشجيع استخدام الأفران التقليدية المصنوعة من الطين. ونتيجة لهذه الجهود، انخفض استخدام الخشب بمقدار النصف إذ تستخدم خُمس الأسر في القرى المستهدفة هذا النوع من الأفران. وفي **إيران**، ومن خلال برنامج يموله مرفق البيئة العالمية، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الحكومة ومجتمعات محلية على استصلاح مراعي أتى عليها التصحر، وذلك بطريقة مجدية اقتصادياً ومن خلال جهود واسعة النطاق لإعادة التشجير وبمبادرات وضعتها وتقودها المجتمعات المحلية. وكنتيجة مباشرة للجهود المبذولة ضمن هذا المشروع، غدت النساء يشغلن ثلث المناصب القيادية في اللجان المحلية المعنية بإدارة المصادر، في حين تشكل النساء ثلثي المتدربين المشاركين في دورات التدريب المهني التي تتضمن الإنتاج المستدام للدواجن، وزراعة القمح، واللقاحات الطبية للمواشي، وحياكة السجاد، والتطريز.

يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إقامة مشاريع السياحة البيئية في النظم الإيكولوجية الهشة في **كمبوديا والمغرب وأوزباكستان واليمن**. يشكل أرخبيل سقطرى المحاذي لشواطئ اليمن واحداً من 10 جزر هي الأكثر تنوعاً أحيائياً في العالم، وكذلك أحد أفقر مناطق البلاد وأضعفها. وقد ظل البرنامج يعمل مع الحكومة بالشراكة مع جهات مانحة لتشجيع السياحة الإيكولوجية وانتهاج ممارسات مستدامة في صيد الأسماك إضافة إلى تعزيز قدرات المجتمعات المحلية في تطوير سبل معيشة مستدامة لتلبية احتياجاتها الأساسية الملحة. وبحلول نهاية عام 2008، تم تأسيس أربع مناطق محمية في سقطرى، كما تم إدراج الأرخبيل كأحد مواقع التراث العالمي من قبل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وأقيم نظام لمراقبة ممارسات صيد الكركند، وبدأت دورات تدريبية بشأن السياحة الإيكولوجية.

وفي أوقات الأزمات العالمية، من الضروري ألا ننسى كيف تتسبب المياه غير النظيفة ونقص الصرف الصحي الملائم بأضرار على التنمية. يعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تطوير مهارات وقدرات مهنيين في مجموعة من البلدان النامية من أجل إدارة المياه والصرف الصحي بطريقة أفضل. وإذ يهدد تغير المناخ بمفاقمة مشكلة شح المياه (ويموت حاليا ما يقارب مليوني طفل سنويا بسبب نقص المياه النظيفة والصرف الصحي الملائم)، فإن من الضروري أكثر من أي وقت مضى العمل على إدارة الموارد بأكبر عناية ممكنة وضمان أن المعرفة التي تلائم مدينة ما يمكن تكييفها للاستخدام في مدن أخرى. تعتبر إدارة النفايات الصلبة قضية رئيسة في **سري لانكا**، حيث تفتقر البلديات والسلطات المحلية إلى التجهيزات الملائمة لخدمة العمران والتصنيع المتزايدين وفي الوقت نفسه تلبية الطلب على الصرف الصحي والإزالة الفاعلة للنفايات الصلبة. لذا كثيرا ما يتم طرح النفايات في مناطق مكشوفة وبالقرب من المستنقعات وعلى ضفاف الأنهار. كما إن جمع النفايات يجري بطريقة غير منتظمة وبطيئة، مما يؤدي إلى تراكم أكوام من النفايات المتعفنة على جوانب الطرقات، ويخلق مخاطر صحية وبيئية للسكان. وكجزء من مبادرة تمولها حكومة نيوزلندا لاستصلاح البيئة جراء ما لحق بها من التسونامي، ساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2008 بمبادرة يقودها المجتمع المحلي لإنتاج الطاقة النظيفة من خلال العمل مع السكان المحليين لتحويل النفايات القابلة للتحلل الحيوي إلى وقود أحيائي وسماد عبر مشاريع للتمويل البالغ الصغر. وتلقت ثمانية مجتمعات محلية حضرية محدودة الدخل تمويلاً لتأسيس وحدات للغاز الأحيائي؛ واستفادت بعض الأسر من استخدام الغاز الأحيائي كوقود للطبخ، أو من خلال استخدام السماد في حدائق الخضروات في حين استفاد آخرون من نموذج تمويل يستند إلى الرسوم التي تم جمعها من بيع الغاز وجمع النفايات. وأهم شيء فقد استفادت الأحياء السكنية بصفة عامة من التقليص الكبير للنفايات الصلبة التي يتم طرحها أينما اتفق، والأوبئة التي تنجم عن ذلك مثل حمى الضنك.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة: التركيز على التنمية

على مر عام 2008، واصلت منظومة الأمم المتحدة تعزيز جهودها لتحقيق تأثير أكبر في المساهمة في خطط وأولويات التنمية الوطنية. ويظل الحافز وراء هذه الجهود مستنداً إلى إصلاح الأمم المتحدة، وذلك على أثر الدعوة التي أطلقتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1997 لتحقيق مزيد من الاتساق والفاعلية والكفاءة في منظومة التنمية في الأمم المتحدة. ومع ذلك، ازدادت أهمية هذا الأمر إذ أخذت البلدان النامية تواجه تحديات كبيرة تهدد مكتسباتها وإنجازاتها الإنمائية، بما في ذلك الأزمة المالية العالمية وأزمة الغذاء العالمية وتأثيرهما على الفقراء، إضافة إلى التأثير الضار لتغير المناخ. وثمة مؤشرات بأن العديد من البلدان التي عانت من هذه النكسات الأخيرة لن تتحقق فيها الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015. وتدرك منظومة التنمية في الأمم المتحدة بأنها الآن وأكثر من أي وقت مضى بحاجة إلى توحيد جهودها وحشد ولاياتها وخبراتها من أجل الاستجابة بأكبر فاعلية ممكنة للأولويات والتحديات الوطنية.

إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكونه يدير نظام المنسقين المقيمين، ملتزم هو وشركاؤه من الأمم المتحدة التزاماً تاماً بضمان أن منظومة التنمية في الأمم المتحدة تعمل معاً بطريقة أكثر ترابطاً مما يتيح للأمم المتحدة أن تكون شريكاً إنمائياً أكثر فاعلية للمساهمة في تحسين حياة الناس في البلدان التي تخدمها تحسينا ملحوظا. ويدرك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً، وشركاؤه الإنمائيون في الأمم المتحدة، أن الترابط والفاعلية يجب أن يستندا إلى ملكية وطنية وانسجام مع جداول الأعمال والأولويات الوطنية؛ وعملية تخطيط مشترك تقود إلى برمجة مشتركة؛ وجهود دعوة مشتركة؛ وعملية شاملة وشفافة لتخصيص التمويل منسجمة مع الأولويات الوطنية؛ ونُهج منسقة للأعمال والعمليات

الأمين العام بان كي-مون يزور معرض "توحيد الأداء" في تنزانيا.

آخر المستجدات بشأن الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين

واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال عام 2008 إدارة الموارد نيابة عن الأمم المتحدة، وذلك كجزء من جهوده لدعم الترابط على امتداد منظومة الأمم المتحدة. ومن خلال مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين، يدير البرنامج – مباشرة أو عبر المكاتب القطرية التابعة له – حافظة موارد نمت منذ ابتدائها في عام 2004 إلى 3.79 بليون دولار أمريكي وتضم 23 صندوقاً وبرنامجاً مشتركاً تغطي المساعدات الإنسانية، والانتعاش فيما بعد النزاعات وما بعد الأزمات، وإعادة الإعمار والتنمية فيما يزيد عن 70 بلداً. وفي عام 2008، تم تأسيس عدد من الصناديق الجديدة مثل صناديق "توحيد الأداء" في الباكستان والرأس الأخضر وملاوي، وصندوق برنامج الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها، ومبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات الصراع. إضافة إلى ذلك، وسّع صندوق بناء السلام تغطيته ليشمل ستة بلدان إضافية. وشهد عام 2008 أيضاً تطورات كبيرة في توضيح دور مدير الصندوق ووظيفته وفي مراجعة وإنجاز الاتفاقيات الموحدة مع الجهات المانحة والوكالات المشاركة التي صادقت عليها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. ويقود هذا الجهد نحو تيسير التفاعل بين الجهات المانحة والحكومات، مما سيؤدي إلى توفير المال والوقت وزيادة الفاعلية والنتائج.

حافظة الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين تنامت في عام 2008

ازداد عدد الصناديق وحجم المساهمات زيادة كبيرة

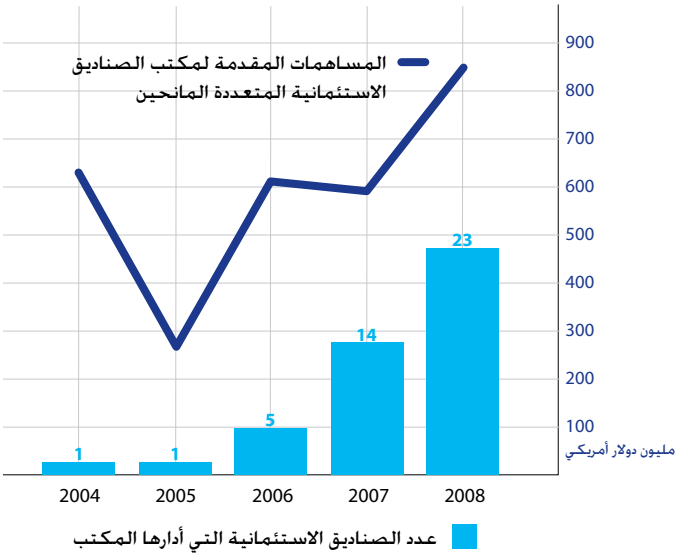

المصدر: مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

يدعم صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية النشاطات الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتي يطرحها شركاء متعددون على الصعيد الوطني. ويتيح هذا الصندوق فرصة ثمينة للدفع بإصلاح الأمم المتحدة من خلال البرامج التعاونية على المستوى القطري، وعبر التأكيد على مبادئ فاعلية المساعدات التي وردت في إعلان باريس وفي برنامج عمل أكرا. تتمثل متطلبات الحد الأدنى لهذا الصندوق في مشاركة وكالتين من وكالات الأمم المتحدة لكل مشروع، مما دفع عملية تشكيل البرامج المشتركة وتنفيذها في أكثر من 50 بلداً. لقد شجع الصندوق الفرق القطرية التابعة للأمم المتحدة على التحدث عن مساهماتها في أولويات التنمية الوطنية وعلى بناء مقترحات مشاريع مشتركة، مما أدى إلى خلق معارف جديدة بشأن عملية البرمجة المشتركة. وقد أجرى صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية دراسة استقصائية في عام 2008 تضمنت سؤالاً لشركاء الأمم المتحدة عن مدى رضاهم عن عمليات الصندوق، وصنّف 75 بالمائة من المستجيبين خبرتهم في المشاركة في إعداد مقترحات المشاريع الجديدة والبرامج المشتركة بأنها إيجابية، كما صنف 95 بالمائة من المستجيبين العملية بأنها نزيهة وشفافة.

لتقليص كلفة التعاملات وزيادة الفاعلية، ويدرك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كذلك وجوب وجود مساءلة متبادلة بشأن النتائج بين المنسق المقيم وبين الأعضاء الآخرين في الفريق القطري التابع للأمم المتحدة لضمان أن جميع الهيئات تعمل معاً نحو الهدف المشترك المتمثل في دعم الخطط الإنمائية الوطنية المتعلقة بالأولويات البرامجية المتفق عليها.

تم إحراز تقدم مهم خلال عام 2008 على صعيد تمكين الأمم المتحدة من تحقيق هذا الترابط الأوسع والفاعلية الأكبر، وقد تم ذلك بصفة أساسية من خلال المشاريع التجريبية الثمانية "لتوحيد الأداء" التي أطلقتها الحكومات بالتعاون مع الأمم المتحدة في كانون الثاني/ يناير 2007، في كل من: **ألبانيا، وجمهورية الرأس الأخضر، وموزامبيق، وباكستان، ورواندا، وتنزانيا، وأورغواي.**

وفييت نام. وفي حين تم تحقيق تقدم بارز في عام 2007، إلا إن التحدي الكبير في عام 2008 الذي واجه الفرق القطرية التابعة للأمم المتحدة، وشركاءها الوطنيين والدوليين، هو تحقيق تنفيذ برامج "أمم متحدة واحدة" وإنجاز تقدم ملموس في تحقيق العناصر الضرورية من الترابط والفاعلية. وقد عملت الحكومات التي تنفذ البرنامج التجريبي والفرق القطرية التابعة للأمم المتحدة معاً لمواجهة هذا التحدي.

على سبيل المثال، ظلت الأمم المتحدة تعمل في **تنزانيا** مع شركائها للمساعدة في تخفيف حدة تأثير الارتفاع الكبير لأسعار المواد الغذائية على الأسر الفقيرة والمستضعفة في مناطق مستهدفة من البلاد. وطلبت منظومة الأمم المتحدة أموالاً من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، من أجل توفير بذور للأسر الريفية المتأثرة لتمكينها من العودة إلى العمل في الزراعة. تم إجراء تقييم سريع لأوجه الضعف في بدايات عام 2008 بقيادة مشتركة بين الحكومة ووكالات الأمم المتحدة إضافة إلى منظمات محلية ودولية للمجتمع المدني، وأكد التقييم على الوضع الملح في المناطق الأكثر تاثراً، وركزت تدخلات منظومة الأمم المتحدة على حماية سبل عيش المزارعين المستضعفين ووضعهم الغذائي، بما في ذلك مساعدتهم في إنتاج كمية كافية من الغذاء بأنفسهم.

وفي **فييت نام**، شرعت الأمم المتحدة في التدخل على مستوى السياسات المتعلقة بتغير المناخ، إقراراً منها بأن فييت نام هي إحدى الدول الأكثر تأثراً بتأثيرات تغير المناخ، خصوصاً ارتفاع منسوب البحر، وذلك وفقاً لما أشار إليه تقرير التنمية البشرية 2008/2007 الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحت عنوان "محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم". وفي عام 2008، ساهمت الأمم المتحدة مساهمة كبيرة في تطوير برنامج الأهداف الوطنية بشأن الاستجابة لتغير المناخ، حيث قدمت استشارات فنية، ومولت مستشارين فنيين وطنيين واستشارات وطنية ويسّرت المشاورات مع المجتمع الدولي.

المدير السابق كمال درويش في زيارة إلى رواندا حيث اطلع على مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركة مايكروسوفت لتنمية قدرات وحدات الدعم الفني التي تخدم المجلس النيابي.

انبثقت هذه الأمثلة من تطبيق المشاريع التجريبية "لتوحيد الأداء" وأظهرت أن عملية الإصلاح تحقق نتائج ملموسة لمنفعة الشركاء الوطنيين للأمم المتحدة. كما إنها تظهر بأن الشراكات تكمن وراء نجاح الجهود المتزايدة لتحقيق الفاعلية والكفاءة. وفي حين يظل المنسق المقيم/ الممثل المقيم "القائد الوحيد" لمنظومة الأمم المتحدة، إلا أنه من الضروري له/ لها أن يعمل بالتعاون من الفريق القطري ومع الشركاء الوطنيين من أجل تحديد المجالات ذات الأولوية لتلقي الدعم من الأمم المتحدة، وللاستفادة من الخبرات والولايات ذات الصلة المتوفرة في الأمم المتحدة والتي ستكون مطلوبة لدعم تحقيق تلك النتائج. لقد أظهرت خبرة المشاريع التجريبية خلال عام 2008 أيضا أن الشراكة بين وكالات التنمية في الأمم المتحدة وبين المؤسسات المالية الدولية هي شراكة مهمة لتوفير الاستشارات السياسية والخبرات الفنية للشركاء الوطنيين، بما في ذلك في المجالات المتعلقة بالأزمة المالية وأزمة الغذاء بصفة محددة ودعم جهود البلدان للتغلب على التحديات في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

المساواة بين الجنسين وأداء موحد للأمم المتحدة في ألبانيا

تم إطلاق برنامج "وحدة العمل في الأمم المتحدة" في ألبانيا في عام 2007 ليكون برنامج عمل يجمع بين خبرة الوكالات المنفردة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بغية تحسين إسهامات تلك الوكالات في التنمية البشرية في ألبانيا. وبموجب هذا البرنامج تعمل وكالات الأمم المتحدة كفريق قطري واحد منظم تابع للأمم المتحدة للدعوة من أجل تنمية شاملة للكافة اجتماعياً؛ وتدعم الحكومة في تحقيق الأهداف الوطنية ذات الأولوية؛ وتقدم تحليلات أكثر شمولية للسياسة العامة. وكل هذه الأهداف تدعم توجه ألبانيا نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتطلعات المواطنين الألبان من أجل حياة أفضل وتعمل في نفس الوقت على توفير الوقت والموارد المالية للشركاء الوطنيين والدوليين.

يعتبر الارتقاء بالمساواة بين الجنسين مبدأً أساسياً من مبادئ برنامج "وحدة العمل في الأمم المتحدة" في ألبانيا. كما يعتبر قضية شاملة في مختلف برامج الأمم المتحدة. يعمل البرنامج المشترك الخاص بنوع الجنس –الذي يضم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - على تقديم دعم فني ودعم في مجال الدعوة بطريقة منسقة للحكومة للتأكد من التطبيق الناجح لقانون المساواة بين الجنسين الذي تم إقراره حديثاً. ويرمي هذا القانون إلى القضاء على التمييز المباشر وغير المباشر بين الجنسيين في مجالات التوظيف والصحة ومجالات أخرى كثيرة. وضمن هذا السياق تعمل الأمم المتحدة على التصدي لقضية العنف الجنساني، وتحسين الرقابة على وضعية المرأة، وضمان إمكانية حصول المرأة على الحماية الاجتماعية وصياغة إجراءات خاصة لزيادة دور المرأة في عملية صنع القرار.

ويلعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دوراً مهماً في كل هذا. فعلى سبيل المثال، يقود البرنامج جهود تقديم الدعم الفني من أجل تطبيق أول قانون خاص بالعنف المنزلي في ألبانيا على المستويين الوطني والمحلي. وقد اشتمل ذلك على تدريب القضاة في محاكم المقاطعات ومحاكم الاستئناف حول نطاق اختصاص القانون والتطبيق الصحيح له. إضافة إلى ذلك، تم تدريب 600 ضابط شرطة على الإجراءات الضرورية اللازمة عند التعامل مع قضايا العنف المنزلي. وتعمل الحكومة، من خلال دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتشاور الوثيق مع جماعات المجتمع المدني، على إنشاء أول ملجأ وطني لضحايا العنف المنزلي. يساعد البرنامج المشترك المعني بنوع الجنس الحكومة على تنفيذ أول حصة تخصصها البلاد للمرشحات من النساء على المستوى الوطني في الوقت المناسب بالنسبة لانتخابات عام 2009.

في ألبانيا، يعمل مشروع "توحيد الأداء" على مساعدة عائلات من أقلية الروما وعائلات مصرية في الحصول على التسجيل المدني مما يمكنها من الحصول على الخدمات العامة وممارسة حقوقها.

من داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الوفاء بالالتزامات الداخلية

في عام 2008، كان أمام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عدد من التحديات الداخلية الواجب مواجهتها، ابتداءً من الاستجابة للتفويض الموجّه من قبل الجمعية العامة لإصلاح الأمم المتحدة ولغاية تعزيز شراكات البرنامج مع المؤسسات ثنائية ومتعددة الأطراف في وقت أخذت فيه الالتزامات تصبح، على نحو متزايد، التزامات إستراتيجية وقائمةً على النتائج. وكي ينجح البرنامج يجب عليه أن يواصل تحسين جهوده في إكساب كافة عملياته مستويات عالية من الترابط والتركيز والمساءلة والشفافية بينما يظل ماثلاً في ذهنه أن الناس، وليس المؤسسات، هم من يجلبون التنمية البشرية.

خطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإستراتيجية 2011-2008

عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي طيلة عام 2008 مع شركائه العديدين في العالم للتصدي لبعض من أكثر التحديات إلحاحاً والمتمثلة في أزمات الغذاء والوقود والأزمة المالية، وسيواصل البرنامج لعب دور قيادي في صياغة خيارات إستراتيجية للتصدي للمضامين الأطول أمداً لهذه الأزمات. وتلعب الخطة الإستراتيجية دوراً حيوياً في ذلك حيث توفر برنامج عمل واضح ومترابط للعمل الإنمائي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وستواصل الخطة صياغة الرؤية الإستراتيجية العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأولويات التنمية والإدارة والموارد. وسوف تشتمل الخطة، ولأول مرة، على مؤشرات وأهداف محددة للتنمية، ونتائج تنسيق وإدارة الأمم المتحدة، وهو ابتكار سيساعد في إبقاء المنظمة على المسار

موظفة ائتمانات من مؤسسة للإقراض البالغ الصغر يدعمها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، تقوم بتحصيل دفعات تسديد القروض وتقدم المشورة لنساء من صاحبات المشاريع في شمال توغو حول الممارسات الأفضل للعمل.

متطوعو الأمم المتحدة: تعزيز إشراك الكافة عبر العمل التطوعي

يمكّن العمل التطوعي الناسَ من إيجاد وسيلة للتعبير عن أنفسهم، وأن يعبروا أن احتياجاتهم وأن يصبحوا مشاركين فاعلين في التنمية. يسهم برنامج متطوعي الأمم المتحدة في تعزيز السلام والتنمية من خلال العمل التطوعي. لقد تم نشر أكثر من 7,700 متطوع من متطوعي الأمم المتحدة من أكثر من 150 بلداً في شتى بقاع العالم عام 2008. وقد أسهم الآلاف بصورة أكثر مباشرة في البرامج الإنمائية من خلال خدمة التطوع عبر شبكة المعلومات الدولية التي يقدمها برنامج متطوعي الأمم المتحدة إضافة إلى مشاريع التطوع المجتمعي.

وفي معرض مواجهة التحدي الاقتصادي وغيره من التحديات، بمقدور العمل التطوعي أن يسخّر أفكار الناس وطاقاتهم وخبراتهم وأن يمكنهم من المشاركة بفاعلية في إنماء مجتمعاتهم المحلية والمجتمعات الأخرى. وبدعم من برنامج متطوعي الأمم المتحدة، يتبادل "برنامج متطوعي آسيا للشباب" المعرفة الزراعية ومهارات إقامة المشاريع بين بلدان آسيا وأفريقيا. ويعمل متطوعون من فرقة الشباب الليبيري في المدارس الريفية والعيادات الطبية للمساهمة في الانتعاش الوطني بينما يزيدون من فرص حصولهم على الوظائف.

ويساعد برنامج متطوعي الأمم المتحدة الحكومات والشركاء في منظومة الأمم المتحدة بأسرها على التعامل مع شؤون الفقراء والفئات المهمشة وتحسين إمكانية حصولها على الخدمات والفرص. في **جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية**، يدعم متطوعون التخطيط التشاركي وإمكانية حصول المجتمعات المحلية على الخدمات الحكومية. وفي **هندوراس**، يقدم المتطوعون التدريب على المهارات والتوجيه في مجال الأعمال ويطورون فعاليات ثقافية ورياضية لإشراك الشباب وتحسين الإشراك الاجتماعي للكافة من أجل الحد من انتشار العنف.

ويسهم العمل التطوعي في محاربة التغير المناخي على الصعيدين المحلي والعالمي. إذ يساعد مشروع للعمل الشبابي التطوعي في **إثيوبيا** تابع لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة في محاربة التصحر، بينما يساعد المتطوعون المجتمعات المحلية في المناطق الهشة بيئياً في **كمبوديا** على تطوير سبل الرزق المستدامة والتكيُّف مع تأثيرات التغير المناخي.

ويظل العمل التطوعي واحداً من المقدرات المهمة لبناء السلام. ففي عام 2008، ساهم 2,400 متطوع من برنامج متطوعي الأمم المتحدة في مهمات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ومهمات سياسية خاصة، ودعم الانتخابات في **نيبال** والعمل مع السكان النازحين واللاجئين في **الصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان**، وفي تسريح المقاتلين السابقين في **أوغندا** وإعادة دمجهم في المجتمع.

وفي **كينيا**، ضم مشروع للمتطوعين لحالات الطوارئ 21 متطوعاً من برنامج متطوعي الأمم المتحدة ونحو 500 متطوع من أحياء سكنية للتعامل مع العنف في أعقاب الانتخابات من خلال بناء الثقة في المجتمعات المحلية عن طريق تقديم المشورة ودعم توزيع الخدمات الأساسية. وفي **المناطق الفلسطينية المحتلة**، يقوم متطوعو الأمم المتحدة بإشراك الشباب ويعززون التماسك الاجتماعي وبالتالي يعملون على استدامة مشروع لتمكين الشباب كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد شرع فيه منذ أكثر من عشر سنوات. كما استجاب برنامج متطوعي الأمم المتحدة للأعاصير في **هايتي** والفيضانات في **ميانمار** وعمل مع شركاء في **الإكوادور وموزامبيق واليمن** من أجل التعامل مع مشكلات الجوع وسوء التغذية والأمن الغذائي.

من خلال هذه الأنشطة وبالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من منظمات الأمم المتحدة، يعمل برنامج متطوعي الأمم المتحدة على توسيع نطاق تأثير البرامج الإنمائية وإشراك الأشخاص للتأكد من شمولهم في التنمية ومشاركتهم فيها.

الصحيح ومحتفظة بالتركيز في الأوقات الصعبة القادمة. وعلى وجه التحديد، تحدد الخطة أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العملياتية في مجالات تركيزه الإنمائية الأربعة – وهي الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والحكم الديمقراطي، ومنع الأزمات والانتعاش منها، والبيئة والتنمية المستدامة- كما أنها تميز بوضوح بين دور معزز لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم تنسيق الأمم المتحدة ودورها في أنشطة العمليات في المناطق التي يُناط فيها الدور الرئيس ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأهم الجوانب هنا أن الخطة تجدد التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق بضمان أن تكون كافة النصائح المتعلقة بالسياسات والدعم الفني والدعوة والتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين موجهة نحو هدف نهائي واحد، وهو: إحداث تحسينات ملموسة في حياة الناس وفي الخيارات والفرص المتاحة لهم.

نظام المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مسترشداً بالخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يؤكد نظام المساءلة، المكون من إطار المساءلة وسياسة الإشراف، على التزام البرنامج بالنتائج والإدارة القائمة على أداء المخاطر، بالإضافة إلى القيم والثقافة المشتركة للمساءلة والشفافية. ونظراً لأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل في بيئات متزايدة الخطورة والتعقيد والصعوبة أصبحت الحاجة إلى التعزيز المستمر والإشراف والمساءلة أكثر أهمية مما مضى. ويشدد إطار العمل على

مشروع الاستجابة الميدانية المستفيضة (SURGE): الاستجابة الفورية للأزمات

في سبيل جعل الاستجابة التنظيمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأزمات أسرع وأكثر شمولية، قام البرنامج بإنشاء مشروع الاستجابة الميدانية المستفيضة، وهو عبارة عن خطة استجابة فورية للأزمات تدعم عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الإنعاش المبكر وإعادة التعمير. لقد قام البرنامج بتشكيل فريق من موظفيه المدربين والمعتمدين ممن يمكن إرسالهم لدعم المكاتب القطرية التابعة للبرنامج وفقاً لإشعار فوري في الأوضاع الطارئة.

لقد تم إرسال كامكاشي ياكاثومبا، وهي تعمل في مشتريات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيبال، إلى ميانمار كي تكون عضو في فريق مشروع الاستجابة الميدانية المستفيضة في أيار/مايو 2008 في أعقاب إعصار نارجيس الذي خلف وراءه 80,000 قتيل حسب الأرقام الرسمية. وهناك 54,000 شخص لا زالوا مفقودين ويفترض أنهم في عداد الأموات.

في عام 2008، تم اختياري كي أكون مستشارةً لمشروع الاستجابة الميدانية المستفيضة بعد ترشيحي من قبل مكتب دعم المشتريات في نيويورك على أساس خبرتي في هذا المجال. وقد توجب علي أولاً أن أحضر دورة تدريبية لمدة سبعة أيام في عمان بالأردن مع نحو 30 موظفاً آخرين من موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهناك تم إيجازي ليس عن برنامج الاستجابة الميدانية المستفيضة وكيفية عمله وحسب بل وعن أهمية إدارة الضغوطات في الأوضاع التي تعقب الأزمات. كما وتلقينا تدريباً أمنياً حول بقاء الرهائن على قيد الحياة وعن كيفية التعامل مع كمين يُنصب للقافلة. وأهم شيء هو أني تعلمت بسرعة أنه عندما يتم إرسالنا لدعم مكتب قطري أثناء وقوع أزمة ينبغي علينا ألا ننسى أبداً أننا موجودون هناك لنكون مثل "نحلات عاملات في الخلية". إن الفرق القطرية تعمل أصلاً بأقصى حدود طاقتها في أوضاع الأزمات وهم يحتاجون إلينا كي تسير الأعمال. لقد ساعدتني هذه الرسالة بأقصى درجة أثناء مهمتي في ميانمار.

وخلال أسبوع واحد من انتهاء الدورة التدريبية تم إرسالي لمساندة الفريق القطري في ميانمار في أعقاب إعصار نارجيس، الذي ضرب البلاد في 2 أيار/مايو 2008. فقد هبت رياح بسرعة 200 كيلومتر في الساعة على منطقة بانغون ودلتا إيراوادي مسببة دماراً شديداً وخسائر فادحة في مصادر العيش والبنى التحتية لملايين البشر.

وعند وصولي إلى المكتب القطري فوجئت بالجو الهادئ على الرغم من أن المكتب كانت قد ضربته للتو أزمة كبيرة أثرت على كل العاملين فيه. وقد استغرقني الأمر نحو أسبوع للتعرف على زملائي وفهم احتياجاتهم من المشتريات والتي تراوحت ما بين الحصول على السلع الأساسية والخدمات كمعدات تقنية المعلومات وستر النجاة وقماش التربولين ولغاية توظيف جامعي بيانات لإجراء مسح للضرر الهائل. وبدأت أيضاً بتدريب موظفي المشروع على سياسات وإجراءات المشتريات.

ونظراً للتدمير الذي تسبب فيه الإعصار، كان هناك شح شديد في السلع كالبذور ومعدات الحراثة التي تعمل بالطاقة والقوارب. وقد كانت أسعار تحويل العملات تتذبذب بصورة كبيرة لدرجة أن عروض البائعين كانت سارية لمدة يوم واحد فقط. كما كان من الصعب استيراد السلع إلى البلاد بسبب القيود المختلفة التي تفرضها الحكومة. وقد عانيت من صعوبة في التواصل مع البائعين لأني لم أكن أتكلم اللغة المحلية. وبطبيعة الحال، كانت جميع السلع مطلوبة "الآن" لذا كان تحدي العمل كبيراً. وعلى أية حال، وبفضل خبرتي السابقة في المشتريات في نيبال مقرونة بالمساعدة التي تلقيتها من فريق المشتريات في ميانمار تمكنت من حل الكثير من المشكلات. وكانت من أهم منجزات الفريق هو شراء 250 محراث يعمل بالطاقة لمنحه للمزارعين المتضررين، وذلك في ظرف ثلاثة أيام، وهو طلب شراء بقيمة نصف مليون دولار تقريباً.

وخلال فترة عملي هناك التي بلغت شهرين، قام فريق المشروع باصطحابنا إلى ثلاث قرى كان يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة فيها. لقد زاد الدمار واليأس اللذين شهدتهما هناك من تصميمي على العمل بكد أكبر. لقد جعل ذلك من ساعات العمل الطويلة عندما عدت إلى المكتب أمراً يستحق العناء وأكثر. لقد أسعدني أني تمكنت من تقديم العون لجهود الإنعاش المبكر لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميانمار من خلال مشروع الاستجابة الميدانية المستفيضة.

وعلى الرغم من أن مدة إقامتي في ميانمار كانت قصيرة، فقد كان هدفي هو نقل معرفتي إلى الفريق القطري لتسهيل الأمور عليهم في الأشهر الطويلة القادمة. لقد عملت مع الفريق القطري لوضع قائمة بالموردين المؤهلين مسبقاً، وأعدت صياغة عمليات المشتريات لجعلها أكثر سهولة على مستخدميها وأجريت حلقة عمل حول المشتريات لكافة أعضاء الفريق القطري والعاملين في المشروع. وفي نهاية مهمتي، كنت سعيدة بالعودة إلى بيتي وطفلتي ولكني افتقدت كل الأشخاص الذين ساعدوا في إنجاح مهمتي. لقد غادرت وأنا أحمل مشاعر إعجاب كبيرة لشعب ميانمار وقدرتهم على التكيف في مواجهة كافة الصعاب.

أهمية العناصر الواضحة في مساءلة أصحاب المصلحة والمساءلة الإدارية في كل مجال من المجالات ابتداءً من التخطيط والتوجيه الاستراتيجي إلى إدارة المخاطر وإدارة الشراكات. على سبيل المثال، يتم ضمن سياسية الكشف عن المعلومات التي تم تجديدها نشر الوثائق المهمة على المواقع العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على شبكة المعلومات الدولية.

الموارد البشرية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إستراتيجية عام 2008-2011 القائمة على العامل البشري

تنطلق سياسة الموارد البشرية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من قناعة بسيطة، وهي: أن العاملين هم محور الموارد البشرية، والعاملين يقعون في مركز مقدرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتستجيب هذه السياسة إلى التغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر على بيئة العمل، وتتعامل مع أولويات الموارد البشرية التي تتضمنها الخطة الإستراتيجية. ولكي يوضح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التوقعات للعاملين ويضع معايير واضحة للأداء، عمد البرنامج إلى صياغة وتطبيق إطار الكفاءة في عام 2008. وفي معرض تطوير خطة عمل تتعلق بنوع الجنس تم التركيز مجدداً على تطوير الموظفات وتشجيعهن على الاستمرار في العمل. كما وتستجيب سياسة الموارد البشرية للقضايا التي تبرزها الدراسات الاستقصائية العالمية للموظفين التي يجريها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من استشارات العاملين. لقد عبَّرت الدارسات عن درجات عالية من حيث اعتزاز العاملين بالمكان الذي يعملون فيه وبما يقومون به على الرغم من أن توازن العمل/الحياة وضغط مكان

أجرى مركز موارد التعلّم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عشرات الدورات التدريبية للموظفين خلال عام 2008.

يختلف التكافؤ بين الجنسين في المستويات الإدارية المختلفة

قوة العمل العالمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2008

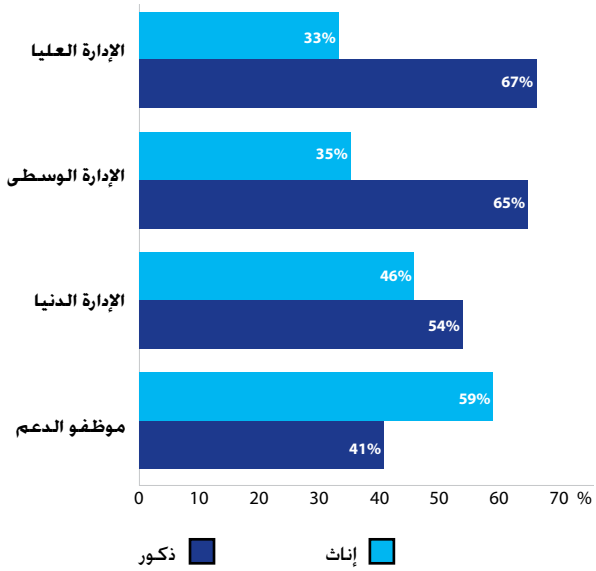

المصدر: مكتب الموارد البشرية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

العمل يظلان من بواعث قلق العاملين. وسوف تستند التحسينات خلال فترة الخطة الإستراتيجية على تطوير ترتيبات عمل تتسم بالمرونة وعلى المبادرات المعنية برفاه العاملين من أجل تحسين درجة التوازن في العمل/الحياة وكذلك على برنامج "الأمم المتحدة تهتم بكم" (وهو برنامج للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/ الإيدز في أماكن عمل الأمم المتحدة ويشمل كافة المنظومة). أخيراً، يجري تمتين الشراكات القائمة بين مكتب أمين المظالم ومكتب الأخلاقيات وشبكة مستشاري الموظفين، كما وسيتم تنظيمها بما يتفق مع التغيرات الوشيكة في نظام إقامة العدل.

وسيعمل نموذج تم تطبيقه حديثاً هو نموذج أطلس للموارد البشرية على زيادة شفافية العمليات المؤسسية من حيث الاختيار والترقية وإدارة الأداء بالإضافة إلى تبسيط وتنظيم مهمات الموارد البشرية كالرواتب والنفقات ومعاملات البيانات. بالإضافة إلى ذلك، صادقت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة للأمم المتحدة في عام 2005 على تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتي من المنتظر أن يصادق عليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي هذه السنة المنصرمة تم إعداد ميزانية وفريق برامج ومجلس إدارة برامج وتم إنجاز دراسة حول تأثير المنظمة. وسوف تعمل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على تحسين الشفافية والمساءلة وعلى توحيد التقارير المحاسبية والمالية مما سيفسح المجال أمام إجراء مقارنات بين منظمات الأمم المتحدة.

موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

بلغت الإسهامات المالية التطوعية للموارد العادية (الأساسية) للمنظمة 1.1 بليون دولار أمريكي عام 2008، وهو مستوى قريب جداً من الرقم الذي تم تحقيقه عام 2007 وهو 1.12 بليون دولار أمريكي، وهو بالضبط المبلغ الذي تم توقعه في الخطة الإستراتيجية لعام 2008. وعلى الرغم من أنه لم تكن جميع الدول المانحة في وضع يسمح لها في عام 2008 بإبقاء إسهاماتها عند نفس المستوى الذي قدمته عام 2007، إلا أنه تم التمكن من تحقيق المبلغ المستهدف بسبب الزيادة الضخمة من حيث العملة المحلية من قبل بعض الدول المانحة، والمكتسبات الناجمة عن فارق سعر صرف العملات، والتسديد الكامل للالتزامات التي تم التعهد بها. وتزيد الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي برزت في النصف الثاني من عام 2008 من صعوبة تخطيط المساهمات الطوعية للموارد العادية في عام 2009. إن تعبئة المستوى المناسب من الموارد الأساسية يظل من أعلى أولويات المنظمة.

وبلغت الإسهامات المشتركة المخصصة (غير الأساسية) لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2008 ما مجمله 3.7 بليون دولار أمريكي، حيث بقيت عند نفس المستوى العالي للعام الماضي من الناحية الاسمية، مما يظهر أن البرنامج يظل مدعواً إلى دعم الحكومات للحصول على أنواع مختلفة من التمويل وتوجيهها وإدارتها وفقاً للأولويات الوطنية. وقد ازدادت الإسهامات المالية المخصصة من جهات مانحة ثنائية الأطراف، في الغالب من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، من 1.1 بليون دولار عام 2007 إلى 1.4 بليون دولار في عام 2008. أما المساهمات المالية من شركاء متعددي الأطراف والمفوضية الأوروبية فقد بلغت 1.3 بليون دولار، مما يمثل زيادة مقدارها سبعة في المائة عن عام 2007. وبين عام 2006 وعام 2007، انخفضت الموارد التي تم تخصيصها عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من قبل حكومات الدول المستفيدة من البرنامج

الإسهامات المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: 1999-2008
مؤقت، لغاية 7 نيسان/إبريل 2009
مليون دولار أمريكي

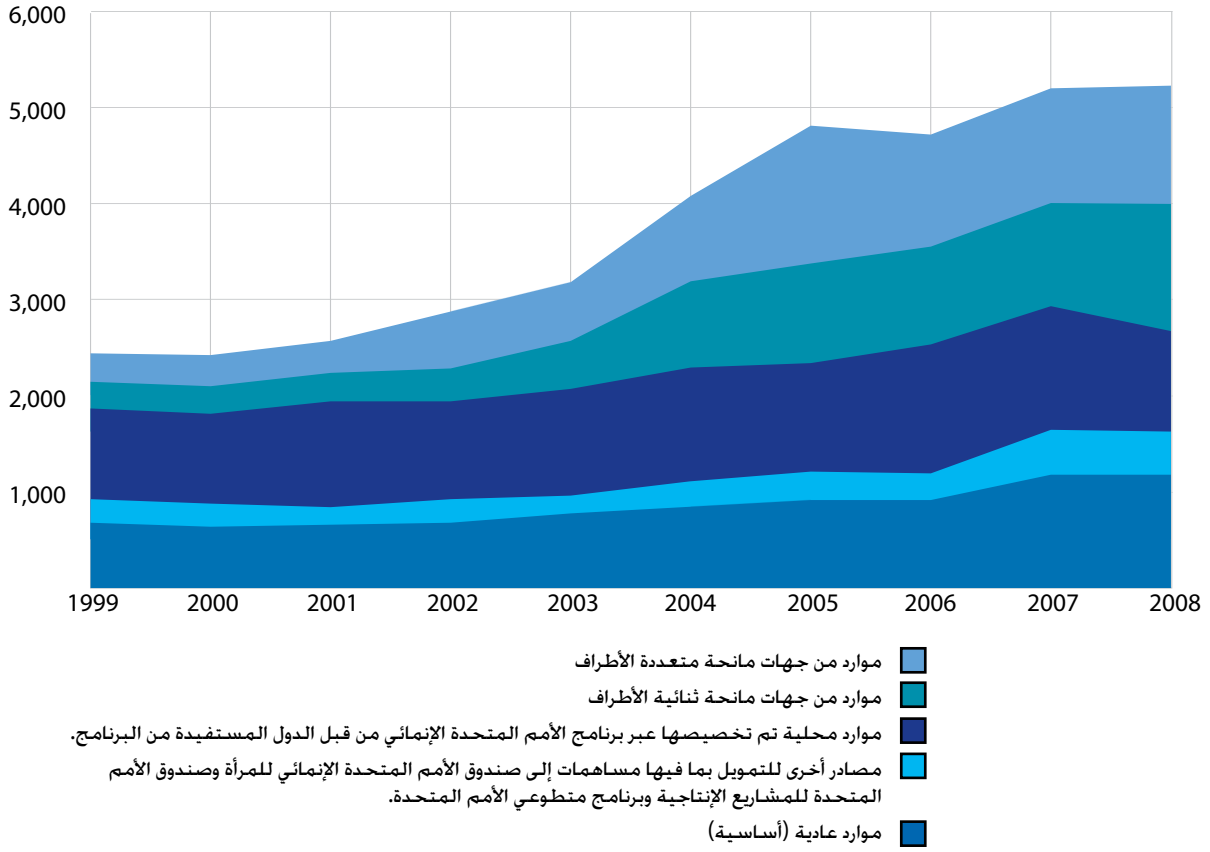

المصدر: مكتب الشراكات/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

دعماً لأولويات التنمية الخاصة بها من 1.3 بليون دولار إلى بليون دولار بالضبط تقريباً. مما يعكس السعي الجاري لإحداث التوافق في حافظة الموارد والذي دعت إليه الخطة الإستراتيجية.

تمثل الموارد المخصصة مكملاً مهماً لقاعدة الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومع ذلك ظلت النسبة بين الموارد المخصصة والموارد العادية غير المخصصة غير متوازنة كذلك عام 2008. وفي الوقت الراهن الذي يشهد حالة من عدم اليقين بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. يظل التركيز القوي على تعبئة الموارد الأساسية أمراً لازماً أكثر من أي وقت مضى لتمكين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أداء مهمته وإيصال دعم فاعل لعملية تنمية القدرات للبلدان الشريكة. تمثل التنمية تحدياً طويل الأمد يتطلب تركيزاً استراتيجياً مقروناً بالمرونة التكتيكية وقدرة للاستجابة للأزمات والفرص على حد سواء. وهذا ما يرمي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تحقيقه بمساعدة ودعم شركائه.

دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديم المساعدة غير الثنائية
أكبر الإسهامات "للموارد الأخرى"
الأرقام الأولية لغاية 7 نيسان/إبريل 2009
مليون دولار أمريكي

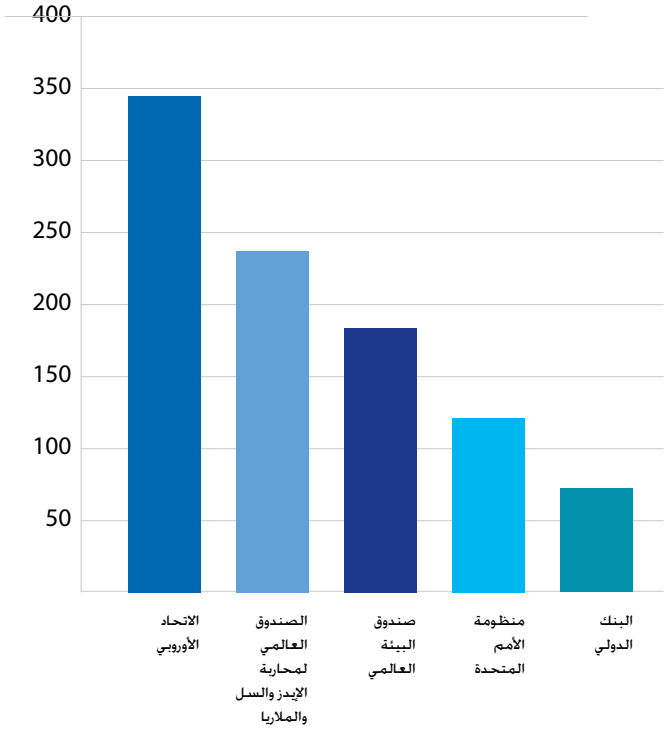

المصدر: مكتب الشراكات/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إجمال الإيرادات التي تم تلقيها عام 2008
مرتبة حسب أكبر المساهمين في الموارد العادية
الأرقام الأولية لغاية 7 نيسان/إبريل 2009
مليون دولار أمريكي

كبار المانحين	الموارد: موارد عادية	الموارد: أخرى
النرويج	137.6	111.4
هولندا	116.6	85.8
السويد	109.6	76.4
الولايات المتحدة	97.4	201.9
المملكة المتحدة	96.3	188.8
اليابان	73.1	193.2
الدانمرك	73.1	23.5
كندا	55.4	123.9
إسبانيا	54.4	103.4
سويسرا	45.6	15.2
فرنسا	43.2	9.8
ألمانيا	42.2	46.7
أيرلندا	34.0	12.0
فنلندا	25.7	10.3
إيطاليا	23.6	62.2
بلجيكا	18.4	9.7
أستراليا	8.4	39.8
النمسا	7.3	3.6
نيوزيلندا	6.3	5.9
لكسمبورغ	4.4	20.0
جمهورية كوريا	4.0	5.5
المملكة العربية السعودية	4.0	9.5
الهند	3.9	0.0
الصين	3.5	24.7
البرتغال	1.8	2.3

المصدر: مكتب الشراكات/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مصدر الصور

صفحة 2: كريستينا لونيغرو/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
صفحة 5: خوان كارلوس أولات/ رويترز
صفحة 8: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البرازيل
صفحة 11: جودي بودلوسكي
صفحة 13: كلوديا وينز/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مصر
صفحة 14: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أفغانستان
صفحة 17: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبنان
صفحة 18: خالد ستار/ شركة SW Multimedia Ltd.
صفحة 20: إيرول بيليباني/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العراق
صفحة 23: بواز بالدي/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
صفحة 25: ميشيل ماتيرا/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي موزامبيق
صفحة 26: ماتيو موود/ شركة ELS
صفحة 28: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هاييتي
صفحة 30: مارك غارتين/ صور الأمم المتحدة
صفحة 32: جين دي ديو كايرانغا/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رواندا
صفحة 33: الأمم المتحدة ألبانيا
صفحة 34: آدم روجرز/ صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
صفحة 36: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نيبال
صفحة 37: مورين لينتش/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تصميم الغلاف مستلهم من wordle.net

إصدار
مكتب الاتصالات/ مكتب الشراكات
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
نيويورك

تصميم: باميلا غيسمار
الترجمة: أيمن ح. حداد
طباعة: Phoenix Design Aid

جرت الطباعة بوسائل تقنية ملائمة للبيئة وعلى ورق مطابق لمعايير مجلس رعاية الغابات.

Mixed Sources
Product group from well-managed forests and other controlled sources
www.fsc.org Cert no. SW-COC-001221
© 1996 Forest Stewardship Council

© برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. أيار/ مايو 2009

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب المحلي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
مكتب الاتصالات
Office of Communications
One United Nations Plaza
New York, NY 10017, USA
هاتف: 5300 906 (212) 1
فاكس: 5364 906 (212) 1

مكتب الاتصال التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في واشنطن
1775 K Street, NW, Suite 420
Washington, DC 20006, USA
هاتف: 9130 331 (202) 1
فاكس: 9363 331 (202) 1

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
المكتب الأوروبي
Palais des Nations
CH-1211 Genève 10
سويسرا
هاتف: 8542 917 (22-41)
فاكس: 8001 917 (22-41)

مكتب الأمم المتحدة في بروكسل
14 Rue Montoyer B-1000
Bruxelles, Belgium
هاتف: 4620 505 (2-32)
فاكس: 4729 505 (2-32)

مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شمال أوروبا
Midtermolen 3
PO Box 2530
2100 Copenhagen O
الدنمارك
هاتف: 50 71 46 (35-45)
فاكس: 95 70 46 (35-45)

مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في طوكيو
UN House 8F
5-53-70 Jingumae
Shibuya-ku
Tokyo 150-0001
اليابان
هاتف: 4751 5467 (813)
فاكس: 4753 5467 (813)

مركز الخدمات الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لشرق وجنوب إفريقيا
7 Naivasha Road Sunninghill
PO Box X4
Johannesburg, South Africa 2157
هاتف: 5000 603 (11-27)
فاكس: 8511 258 (11-27)

المركز دون الإقليمي لبرنامج الأمم الإنمائي لغرب ووسط إفريقيا
Point E- Boulevard de l'Est
Dakar, Sénégal
هاتف: 0644 869 77 (221)
فاكس: 0681 869 77 (221)

المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القاهرة
1191 كورنيش النيل، مركز التجارة العالمي
صندوق بريد 982، رمز بريدي 11599
بولاق، القاهرة، مصر
هاتف: 6 - 4840 2578 (202)
فاكس: 4847 2578 (202)

المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بانكوك
United Nations Service Building
3rd floor, Rajdamnern Nok Avenue
Bangkok 10200, Thailand
هاتف: 2129 2288 (66)
فاكس: 3032 2288 (66)

مركز الخدمات الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كولومبو
23 Independence Avenue
Colombo 7, Sri Lanka
هاتف: 400 4526 (11-94)
فاكس: 410 4526 (11-94)

مركز منطقة المحيط الهادي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
c/o UNDP
Private Mail Bag
Suva, Fiji
هاتف: 0399 330 (679)
فاكس: 1976 330 (679)

المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة
Grosslingova 35
811 09 Bratislava
Slovak Republic
سلوفينيا
هاتف: 111 59337 (2-421)
فاكس: 450 59337 (2-421)

المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بنما
Casa de las Naciones Unidas Panamá
Clayton, Ciudad del Saber
Apartado Postal 0816-1914 z
Panamá, República de Panamá
هاتف: 4500 302 (507)
فاكس: 4602 302 (507)

United Nations
Development Programme
One United Nations Plaza
New York, NY 10017

www.undp.org